الخلفيات الفكرية والآفاق المستقبلية لخطة تهجير غزة الترامبية «دراسة مُحكمة»

أ. د. سعيد أبو علي

المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

في واشـــنطن يوم الثلاثاء الرابع من شباط / فبراير، في سياق مؤتمر صحافي مشترك عقده دونالد ترامب مع **رئيس الحكومـــة** الإسرائيلية **بنيامين نتنياهو** في البيت الأبيض طرح أثناءه فكرة اســـتيلاء الولايات المتحدة على غزة. مـــن خلال اقتراح يقضي بنقل الفلســـطينيين إلى دول مجاورة وإعـــادة تطوير المنطقة المتـــضرّرة وتحويلها إلى «ريفييرا الشرق الأوسط».

وكان ترامب قد طرح مســـألة تهجير الفلســـطينيين من قطاع غزة لأول مرة يوم 25 كانون الثاني / يناير الماضي، وذلك من خلال «حثّ مصر والأردن على استقبال المزيد من ســـكان القطاع». وعندما سُـــئل آنذاك عمّا إذا كان يقترح حلًّا طويل الأمد أو حلًّا قصير الأمد؟، قال: «يمكن أن يكون الحلّ أيًّا منهما.»

ومما قاله ترامب الأحد الموافق التاسع من شباط / فبراير إنه لا يزال «ملتزمًا بشراء غزة وامتلاكها»، وإنه «ربما يعطي أجزاءً مـــن القطاع إلى دول أخرى في منطقة الشرق

الأوسط لبنائها». وتابع: «لا أعتقد أن سكان غزة يجب أن يعودوا إليها، فالقطاع هو سبب مشاكل كثيرة في الشرق الأوسط، ولا نريد أن تكون هناك حركة حماس بعد إعادة البناء». وشدّد على أن الولايات المتحدة «ستمتلك غزة وتطوّرها وتعيد بناءها بحذر وبطء شديدين»، مشيرًا إلى أن الدول الغنيّة في الشرق الأوسط «ستشارك في إعادة بنائها وستبني مواقع جيدة للناس وللفلسطينيين وسيعيشون بسلام» .**وكالات الأنباء**: 4 – 10 / 2 / 2025».

ولم تقتصر تصريحات ترامب المثيرة للجدل في شهره الأول بالبيت الأبيض على فلسطين، إنما طالت عديد المناطق في العالم الذي ساده القلق والتوتر واعتراه الذهول والصدمة جراء تصريحات وسياسات غير تقليدية تهدد بالسيطرة الأمريكية على جزيرة غرينلاند، وضم كندا وخليج بنما، إلى جانب إعادة صياغة العلاقات الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي، فيما صعّد ترامب من حرب الرسوم الجمركية مع الصين وعدد من دول العالم وغير ذلك من الإجراءات الاقتصادية؛ بما فيها مقايضات تسوية وإنهاء الحرب الروسية – الأوكرانية بأفكار ومواقف تمثّل تغييرًا كبيرًا في المواقف الأمريكية التقليدية؛ وتؤسس لنمط وسياسات جديدة، وتثير الكثير من التساؤلات حول مدى تأثيرها على استقرار العالم وأمنه ونظامه القانوني..

أما فيما يخص فلسطين، فيأتي طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لهذه الفكرة –المشروع – أو الأفكار المجنونة التي ستموت من تلقاء نفسها، كما وصفها توماس فريدمان (**المصري اليوم** 27 / 2 / 2025) بعد خمس سنوات من طرح ما عُرف إعلاميًّا بـ«صفقة القرن» في أواخر ولايته الأولى (2016: 2020) لتطبيع سياسي واقتصادي إسرائيلي – عربي مقابل دولة فلسطينية رمزية منزوعة السلاح دونَ القدس، لتكون هذه الخطة الجديدة بأول فترته الثانية، وجوهرها السيطرة على قطاع غزة وتهجير سكانه وإعماره مع ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية في الوقت نفسه.

كانت المحاولة الأولى (صفقة القرن) بعد نحو ثلاث سنوات من تسريبات إعلامية عن الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وفي ظل تواصل تلك التسريبات، خرج ترامب، في 28 كانون الثاني / يناير 2020، في مؤتمر صحافي مع نتنياهو بواشنطن لإطلاق خطته للسلام، قائلًا إنها ستتضمن دولة فلسطينية، لكن ستبقى القدس عاصمة موحدة لـ«إسرائيل»، لافتًا إلى أن دولًا عديدة ستشارك في توفير 50 مليار دولار لمشاريع جديدة بتلك الدولة (بمعنى الصفقة المالية).

وكشف نتنياهو وقتها، في المؤتمر، عن أن خطة ترامب تتضمن نزع سلاح، وتطبيق القوانين الإسرائيلية على غور الأردن ومستوطنات الضفة الغربية ومناطق أخرى بمعنى ضم هذه المناطق. الخطة الأولى لم تستكمل ولم تنجح إلا في بعض جوانبها، وخاصة أنه تم الإعلان عنها في أواخر فترة ولاية رئاسة ترامب ومع بداية السباق الرئاسي الأمريكي آنذاك، ثم مجيء جو بايدن رئيسًا جديدًا (2020 – 2024).

لكن هذه الخطة الثانية طرحت مباشرة إثر فوزه. ومرة أخرى بحضور رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو.

مع ملاحظة أنه «لا فرق كبير بين الخطتين، فكلاهما بالجوهر صفقة مالية عقارية وتتفقان على دعم إسرائيل بشكل مطلق، لكنهما تختلفان في أن الخطة الجديدة تعدّ «تطهيرًا عرقيًّا واحتلالًا أمريكيًّا للقطاع. دون إشارة إلى دولة فلسطينية مهما كانت صفتها، حدودها أو نظامها، إذ يقتصر الأمر على قطاع غزة تهجيرًا والضفة الغربية وعدًا بدراسة الموقف من الضم. (**الشرق الأوسط** 5 / 2 / 2025)

فهل هي خطة تصفية القضية الفلسطينية وبصورة رسمية ومعلنة بكل هذه العنهجية المعبرة عن عقلية استعمارية؟ إن هذه الخطة لا تصادر فقط مجمل الحقوق التاريخية والوطنية الفلسطينية الثابتة طبقًا لقواعد القانون وقرارات الشرعية الدولية؛

وإنــما تقوض المبادئ والقواعد القانونية وبنيان النظام الدولي برمتها.. فهل تتكامل مع سابقتها دون الخوض بتفاصيل ما تمَّ تنفيذه وتحقيقه من بنود الخطة السابقة، خاصة فيما يتعلق بالقدس والسلام الإبراهيمي!

لكــن وقبل الخوض بموضوع مــآلات هذه الخطة الجديدة ومســتقبل الخطة التي واجهت رفضًا دوليًّا واســعًا يثور التســاؤل عن جدية هذه الخطة الخارجة عن حدود التفكير المنطقي وليس الصندوق الاعتيادي، وهي تعبّر عن حقيقة الفكر الاستعماري الصهيوني المتأصل في التحالف الصهيومسيحي العالمي بمضامينها وتداعياتها الصادمة النافية للوجود والحقوق الفلســطينية، وخاصة حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير على تراب وطنه.

الأمر الذي ستناقشه هذه الورقة بالتركيز على عنصر الخطة الجوهري ونقطة الارتكاز الأساســية فيها، وهو التهجير، باعتباره المحور الأساس في الخطة؛ في إطار تحليل مدى جدية هذه الخطة وأبعادها وإمكانات تحقيقها، سواء بأهدافها المباشرة أو غير المباشرة.

وعليه ســتتناول هذه الورقة تحليل ومناقشة الخلفية التاريخية لمسألة تهجير المواطنين الأصليين لفلســطين في الفكر والممارسة الأمريكية الصهيونية باعتبار أن قضية التهجير ليســت قضية طارئة أو غير مســبوقة بهذا الفكر، وإنما تتم إعادة استحضارها (وذلك بمطلب أول) ثم مناقشــة وتحليل أبعاد وتداعيات هذه الخطة في الســياقات المتعددة للأطــراف ذات الصلة بموضوعهــا ومحتواها إقليميًّا ودوليًّــا (بمطلب ثانٍ)، وذلك بمنهــج وصفي تحليــلي ويجيب على تســاؤلات الورقة ويدقق فرضياتهــا المنبثقة عن الفرضية الأساسية القائلة إن الخطة خطة جدية لا ينبغي التقليل من خطورتها لكنها مع ذلك ليست قدرًا مقضيًا وإن كانت تعبيرًا عن تحول إستراتيجي تتبناه الإدارة الأمريكية في تأطير العلاقات وتسوية الصراعات الدولية لتحقيق السلام بالقوة والضرب بعرض

الحائط بالقانون والمواثيق الدولية.

المطلب الأول: مشاريع التهجير المتأصلة بالفكر والممارسة الإسرائيلية الأمريكية:

أعادت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بضرورة ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة بشكل مؤقت أو بعيد المدى، تسليط الأضواء على المشاريع الإسرائيلية والأمريكية على ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة بالدرجة الأولى، كأحد أهم أهداف العدوان وحرب الإبادة على الشعب الفلسطيني. تلك الأهداف التي تعيدنا إلى المشاريع التاريخية المتأصلة بالفكر والممارسة الإسرائيلية الأمريكية، والتي تجدَّدَ طرحها في الوقت الراهن؛ وهذا ما سيتم تناوله بنقطتين: الأولى مشاريع التهجير في سياق الفكري التاريخي الأمريكي والإسرائيلي، والثانية استحضار هذه المشاريع كأحد أهداف الحرب على غزة.

الفرع الأول: مشاريع التهجير التاريخية:

وفي كل الأحوال، لم يخترع ترامب مشروع تهجير الفلسطينيين، فقد سبقه إليه كثيرون، خاصة أثناء فترة الانتداب البريطاني الاستعماري لفلسطين وبدء تنفيذ مشروع الحركة الصهيونية بإقامة إسرائيل.

أولًا: التهجير بالفكر الصهيوني:

لقد ولدت فكرة التهجير بالمشروع الاستعماري كشقيق توأم ملازم للفكرة الصهيونية، التي لم يكن من الممكن، منطقيًّا وعمليًّا، تطبيقها دون تغيير الواقع الديموغرافي في فلسطين، عبر إبعاد الفلسطينيين وجلب اليهود وإنشاء «دولة يهودية» على أساس أغلبية يهودية.

ولم يكن التهجير في الفكر والممارسة الصهيونية حكرًا على اليمين المتطرّف، بل كان

السياسة الفعلية لليمين واليسار الصهيونيين على حدٍّ سواء. فقد استوطن التهجير في فكر وممارسة هرتسل وجابوتنسكي، إلى بن غوريون وفايتسمان، وصولًا إلى نتنياهو وبن غفير، والقيادات الصهيونية بغالبيتها الساحقة.

وحين قاد دافيد بن غوريون مشروع إنشاء الدولة الصهيونية، فقد صمّمه ونفّذه على أساس تهجير أهل فلسطين في نكبة 1948 بخطين متلازمين؛ إنشاء الدولة وتهجير أهل البلاد.

لقد تأسست **الصهيونية**، أواخر القرن التاسع عشر، على الرواية المخترعة بـ«شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» كمبرّر للاستيطان وإقامة دولة إسرائيل. لم يغب موضوع وهدف «إزالة» السكان العرب من فلسطين – الذين يُنظر إلى وجودهم على الأرض كعائق أمام تحقيق المشروع الصهيوني – عن الكتابات **الصهيونية**، سواء في مراحلها المبكرة أو الراهنة. بل بقي النقاش حاضرًا باستمرار في الخيال الإسرائيلي، وإن تراجعت أهميته أو معقوليته في فترات مختلفة من تاريخ دولة إسرائيل (**د. زحالقة** – 24 / 1 / 2025).

منذ أواخر القرن التاسع عشر، كان مفهوم «الترانسفير» (النقل القسري) جزءًا أساسيًّا من الفكر والممارسة الصهيونيَّين. في العام 1895، كتب تيودور هرتسل، مؤسس **الصهيونية** السياسية، في مذكراته: «علينا أن نستولي على الملكية الخاصة في الأراضي التي تُخَطّط لنا، وسنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود». لاحقًا، في العام 1914، أشار حاييم وايزمان، الذي أصبح أول رئيس لإسرائيل، إلى فلسطين بأنها «أرض خالية»، ونقل عن البريطانيين قولهم: «هناك بضع مئات من الزنج (كوشيم) لا قيمة لهم». في أواخر الثلاثينيات، عبّر دافيد بن غوريون، الذي أصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل، عن دعمه للترانسفير القسري. في العام 1937 كتب في مذكراته أن **الصهيونية**

يمكن أن تسيطر على كل فلسطين الانتدابية (من النهر إلى البحر) على مراحل. وفي اجتماع للوكالة اليهودية العام 1938، صرّح: «أنا أحبّذ الترانسفير بالقوة، ولا أجد في ذلك أي شيء يخالف الأخلاق». في العام 1948، ترأس يوسف فايتس، رئيس دائرة الاستيطان في الصندوق الوطني اليهودي، لجنة «الترانسفير» الرسمية التابعة للحكومة الإسرائيلية، ولعب دورًا محوريًّا في عمليات تهجير الفلسطينيين. في العام 1948، أدى تطبيق هذه السياسات إلى تهجير نحو 700,000 فلسطيني من ديارهم، حيث فرّ أو طُرد نحو 85 % من السكان الفلسطينيين في المناطق التي أصبحت إسرائيل. في العام 1967، خلال «حرب الأيام الستة»، تم تهجير نحو 300,000 فلسطيني إضافي من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول المجاورة. كما أن الحكومة الإسرائيلية شكّلت لجنة لتهجير سكان قطاع غزة إلى أمريكا اللاتينية (1968 – 1970)، وباشرت في تنفيذها قبل أن تفشل (**د.حباس، شباط / فبراير** 2025). **وللمزيد حول هذا الموضوع يمكن مراجعة د. سالم دراسته لهذا العدد من المقدسية.**

ثانيًا: التهجير في السياسات الأمريكية:

إنّ موقف ترامب بشكل عام، على نحو ما تجلّى في اجتماعاته مع نتنياهو، يعكس عهدًا جديدًا وواعدًا في سياق العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، قوامه التماهي الأمريكي المطلق مع إسرائيل وسياستها حيال الفلسطينيين وفي الإقليم عمومًا. في تصريحات علنية لوزير الدفاع الأمريكي بيت هيجيست يقول: أي شخص يتحدث عن الولاء المزدوج يعني (الأمريكي والإسرائيلي) هو مخطئ.. ما تحدثه الحضارة الغربية اليوم هو فهم أن الصهيونية والأمركة يشكلان الجبهة الأمامية للحضارة الغربية والحرية في عالمنا اليوم، وهل هناك وقت أفضل لهذه العلاقة من إلغاء الاتفاقية المخزية مع إيران ونقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة للدولة اليهودية والاعتراف بهضبة الجولان، هذا رئيس حقيقي لإسرائيل؛ إنها رابطة أبدية رابطة لا تنفصم، تمثّل الإيمان

والحرية والوفاء بالتقاليد التاريخية والدينية والثقافية. (**فوكس نيوز** 18 / 2 / 2025).

غير أن هـــذه العلاقات وهذه الرابطة بين أمريكا وإسرائيل ليســـت حديثة العهد، فهي فعلًا رابطـــة قديمة ممتدة إلى تاريخ إقامة الدولـــة اليهودية. وفي رأي أحد الخبراء الإسرائيليين في شـــؤون العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية، فإن لقاء القمة بين نتنياهو وترامـــب يعيد إلى الأذهان، على مدار أعوام العلاقات بين الدولتين، ثلاثة لقاءات قمة عقدت في الماضي بين رؤساء الولايات المتحدة ورؤساء حكومات إسرائيلية؛ وانطوت على مؤشرات قوية إلى إدراك واشنطن أن إسرائيل تشكّل رصيدًا إستراتيجيًّا للولايات المتحدة في منطقة جغرافية شديدة الأهمية من ناحية جيوسياسية، بل تعتبر بمثابة «قاعدة أمريكية أماميّة». (**أ.د. أبراهام بن تسفي، «يسرائيل هيوم»**، 9 / 2 / 2025).

وعقدت لقاءات القمة السابقة المذكورة في حزيران / يونيو 1964 وكانون الثاني / يناير 1968 وأيلول / ســـبتمبر 1969. وضم اللقاءان الأول والثاني الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي إشكول، في حين جمع اللقاء الثالث بين الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير.

واللافت أن نتنياهو لم يجرؤ حتى على تكرار ما قاله ترامب، واكتفى بكيل المديح له ولتصريحاته، كما فعل سلفه دافيد بن غوريون، حين عقّب، في جلسة للقيادة الصهيونية، على بند «النظام العالمي بعد الحرب» في البرنامج الســـياسي لحـــزب العمّال البريطاني، عشـــية انتخابات 1945 (التي خسرها تشرشل)، والذي شـــمل دعمًا لتشجيع «تهجير الفلســـطينيين إلى الدول العربية المجاورة لإخلاء مكان للمهاجرين اليهود». وقال بن غوريون حينها «هذا اقتراح مثير وجدير بالاهتمام»، ومن المعروف أن بن غوريون كان قليل الكلام وكثير الفعل بالنسبة للتهجير.

إن خطة ترامب بشـــأن امتلاك غزة وتهجير ســـكانها لا تتوقف عند حدود التماهي

الأمريكي الإسرائيلي والدعـــم الأمريكي المطلق لإسرائيـــل ومصالح إسرائيل، التي يراها ترامب بمســـاحة صغيرة، ويعمل على توسيعها، إنما يعود الأمر في بعض أبعاده، للرؤى والفكر والمصالح الأمريكية البحت والجديدة التي يجســـدها ترامب بشعارات اســـتعادة أمريكا القوية أولًا: وانســـحابها من نظام العولمة تركيزًا على الدولة الوطنية بالنظم السياسية الشعبوية وما يسمى بحركة المحافظين العالمية، وفرض السلام بالقوة واتفاقياته الأساسية مثل اتفاقية المناخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حيث نجد أنه وباســـتحضار الفكر الاستعماري القديم؛ بما في ذلك العودة إلى الحقب التاريخية المعبرة عن تعظيـــم الوجود الديني الثقافي وتعزيز الرأســـمالية الأمريكيـــة أن مواقف ترامب وتطلعاته ومخططاته بتهجير أهل غزة وامتلاكها تجد أصلًا لها مستمدًا من تلك الحقب.

ومنذ عودته مؤخرًا إلى البيت الأبيض، وبصفته المبشر الأكبر للرأسمالية والإمبريالية الأمريكية، أصدر ترامب عدة إعلانات تبشيرية، وأعلن عن عدد من السياسات الرامية إلى تعزيز الرأســـمالية الأمريكية، منصّبًا نفســـه زعيمًا لحركـــة المحافظين بالأمريكيتين وأوروبا.

وتشمل هذه الأهداف، على سبيل المثال لا الحصر، التوسع الإقليمي الإمبراطوري الذي تسعى إليه الولايات المتحدة من خلال قوة المال أو القوة العسكرية.

وكانت طموحاته لغزو كندا، وجرينلاند الدنماركية، وقناة بنما تعكس أيديولوجيات الإمبريالية الأمريكية في القرن التاسع عشر مثل «القارية» و«المصير الواضح»، كما هي خطته لاستعمار فلســـطين تعكس خطط البروتستانت الأمريكيين المتعصبين من نفس الحقبة.(**مسعد** 8 / 2 / 2025).

وبذلك، فإن خطة ترامب الرأســـمالية الإنجيلية لسرقة غزة واســـتعمارها ليســـت المشروع الأمريكي الأول لإقامة المســـتعمرات في فلســـطين. وقبـــل وقت طويل من

رؤية ترامب الرأسمالية لغزة المملوكة للولايات المتحدة، سعى المبشرون البروتستانت الأمريكيون في القرن التاسع عشر إلى إنشاء مستعمرات في فلسطين وإعادة تشكيل الأرض وشعبها على صورتهم.

في واقع الأمر، كان أتباع ترامب السابقون في الدين – المبشرون الأمريكيون من الطائفة المشيخية – هم الذين أُرسلوا إلى فلسطين في عشرينيات القرن التاسع عشر، كما يقول جوزيف مسعد – أستاذ السياسة العربية الحديثة والتاريخ الفكري في جامعة كولومبيا بنيويورك، ويمضي مسعد قائلًا بإيجاز عن المحاولات الأمريكية المتعددة للاستيطان بفلسطين بعنوان: **خطة ترامب لاستعمار غزة تذكّر بالبعثات الأمريكية الفاشلة في القرن التاسع عشر**.

وظل الأمريكيون هناك حتى عام 1844، حين انتقلوا إلى سوريا ولبنان بعد إنشاء البعثات البريطانية الأنجليكانية في فلسطين.

وكجزء من الغزو المسيحي الأوروبي لفلسطين في القرن التاسع عشر – والذي أطلق عليه اسم «الحملة الصليبية السلمية» – انضم البروتستانت الأمريكيون والمصلحون التاريخيون إلى «الحملة الصليبية»، وأنشؤوا مستعمرات زراعية في مدينة يافا.

استقرت مجموعة من السبتيين الأمريكيين، المعروفين آنذاك باسم ميلريتس (أتباع ويليام ميلر)، في بيت لحم عام 1851 إلى جانب المستوطنين المسيحيين الأوروبيين في قرية أرطاس. وانتقلوا فيما بعد إلى يافا لتأسيس مستعمرة «جبل الأمل»، لكنها لم تصمد طويلًا.

وفي عام 1854، أسّست مجموعة متعصبة أخرى، وهي عائلة ديكسون، «مستعمرة البعثة الأمريكية» في يافا، والتي قوبلت بمقاومة فلسطينية. وفي عام 1858 تعرضت المستعمرة للهجوم، فقُتل العديد من المستعمرين، وأُعيد الناجون إلى ماساتشوستس.

وردًّا على ذلك، أرسلت الولايات المتحدة سفينة حربية، الفرقاطة البخارية يو إس إس واباش، إلى شواطئ فلسطين للضغط على العثمانيين لمقاضاة المهاجمين.

في عـــام 1866، وصلت مجموعـــة أخرى مـــن الحرفيين والمزارعـــين الأمريكيين البروتستانت المتعصبين من ولاية ماين لإنشاء مستعمرة أخرى في يافا.

مستعمرة آدامز، والتي سميت على اسم زعيمها الإنجيلي جورج واشنطن جوشوا آدامز (مورموني سابق)، بدأت بـ156 مستعمرًا؛ لكنها استمرت لمدة عامين فقط.

عند الشروع في مشروعه الاستعماري، أعلن آدامز أن مستعمرته سوف تعدّ الأرض لـ«عودة» اليهود الأوروبيين، وهو ما من شأنه أن يعجّل بالمجيء الثاني ليسوع المسيح.

في عام 1881، سعت عائلة أمريكية بروتستانتية إنجيلية أخرى إلى إنشاء مستعمرة، هذه المرة في القدس.

قاد هوراشـــيو وآنا سبافورد من شـــيكاغو فرقة من 16 مستعمرًا إلى المدينة لتسريع المجيء الثاني. وانضم إليهم 55 بروتستانتيًّا أصوليًّا سويديًّا في عام 1896، وزاد عددهم إلى 150 بحلـــول مطلـــع القرن. وقد اشـــتروا منزل مالك الأرض الفلســـطيني رباح الحسيني.

وظلت مســـتعمرتهم قائمة حتى أواخر خمســـينيات القرن العشريـــن، عندما أدّت التوترات الداخلية إلى زوالها.

وتم تحويل المنزل الحسيني الذي اشتروه فيما بعد إلى فندق أمريكان كولوني المعاصر في القدس الشرقية.

وفي حقائـــق التاريخ كما يقول د. جمال زحالقة (وكالة معًـــا بتاريخ 6 / 2 / 2025)

إن معيار شرعية الاستعمار الاســـتيطاني متجذّر في التاريخ الأمريكي، ففي سنة 1830

أقر الكونغرس قانون تهجير الهنود الحمر، ووفق مبادئ هذا القانون جرى اقتلاع أهل أمريكا الأصليين ونقلهم إلى مناطق أخرى، وأقيمت شركات مساهمة كبرى لإقامة المستعمرات والمرافق الاقتصادية فوق أرضهم. والسؤال إذا ما كان ترامب يفكر جادًّا وعازمًا على اقتلاع أهل غزة واستملاكها وإعادة بنائها كما أعلن بثقة (**ريفييرا الشرق الأوسط**).

ثانيًا: الحرب على غزة واستحضار مشاريع التهجير

في السياق المذكور، لم يصدر قرار إسرائيلي رسمي علني بطرد الفلسطينيين من أراضيهم ومدنهم في قطاع غزة، بصورة مباشرة وصريحة، ولم يكن هدفًا معلنًا في جلسات أو تصريحات الجهات الإسرائيلية الرسمية، بل بدأ الحديث عنه في اليوم التالي للسابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023، حين أعلم رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في اجتماع هاتفي، رؤساء المجالس المحليّة في مستوطنات الغلاف أن الردّ الإسرائيلي على هجمات السابع من تشرين الأول / أكتوبر سيغيّر منطقة الشرق الأوسط.

وكان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أكثر وضوحًا من المستوى السياسي حين طالب الفلسطينيين الفارّين [المطرودين] من القصف الجوي المكثف بالهروب إلى مصر. (**وكالات الأنباء**: 20 / 10 / 2023)

علاوة على ذلك، حملت المنشورات التي ألقيت على قطاع غزة طلبًا واضحًا من السكان والمواطنين الفلسطينيين بالهرب إلى مصر، واعتبرت كل من لا يهرب «مخرّبًا» يستحق إطلاق النار عليه [حتى لو كان يرفع الراية البيضاء]. (**الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية**)

وفي محادثة هاتفية جرت في الأيام الأولى من العدوان بين رئيس وزراء الاحتلال

الإسرائيلي والرئيس الأمريكي، طلب نتنياهو من بايدن الضغط على مصر من أجل فتح الحدود المصرية لاستيعاب نسبة معينة من الفلسطينيين. إثر ذلك انضمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الجهود المبذولة لدفع الحكومة المصرية إلى فتح الحدود المصرية، لإقامة مخيمات تشبه مخيمات السوريين في لبنان والأردن وتركيا، في صحراء سيناء، مقابل مساعدات غربية سخية. لكن الرفض المصري أجهض مشروع الطرد، الذي ظلت إسرائيل متمسكة به حتى اليوم الأخير من الحرب. (**واشنطن بوست** 23 / 12 / 2023)

بخصوص الطرد، نشرت أول وثيقة طرد الفلسطينيين غير المشاركين في الحرب، عن وزارة المخابرات الإسرائيلية في 13 / 10 / 2023، تحمل عنوان «ورقة سياسات: خيارات لتوجهات سياسية للسكان المدنيين في غزة». تتحدث فيها الوثيقة المكونة من عشر صفحات عن ثلاثة خيارات لقطاع غزة في اليوم التالي من انتهاء الحرب على القطاع، من بينها خيار نقل السكان إلى شمال سيناء، بواسطة ضغوط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأموال عربية لتعزيز الاقتصاد المصري المنهار، كما تحدثت الوثيقة عن نقل المهجّرين من شمال ووسط غزة إلى الجنوب؛ ومن هناك إلى شمال سيناء. وتضمنت الوثيقة إقامة مدنٍ من الخيام لسكان القطاع كمرحلة أولى. وفي المرحلة الثانية، بناء مدن وتهجير بعض سكان قطاع غزة إلى الدول العربية وبعض الدول الأوروبية. (**يديعوت أحرونوت** 31 / 10 / 2023).

كما ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الصادرة في 31 / 10 / 2023 أن حكومة الاحتلال قدّمت مقترحًا جديدًا لمصر، بواسطة جهات دولية لم تذكر اسمها، باستقبال المهجرين مقابل مسح نسبة كبيرة من الديون المصرية المستحقة للبنك الدولي، وهي الخطة الجديدة التي طرحها لبيد مؤخرًا بذات الاقتراح والتي سنعرضها لاحقًا.

ويجري الحديث عن طرد الفلسطينيين إلى المنطقة العازلة بين قطاع غزة ومصر؛

والتي أقامتها الحكومة المصرية على بعد خمسة كيلومترات من الحدود المصرية مع قطاع غزة، التي أعلن رئيس وزرائها مصطفى مدبولي أن حكومته ستعيد بناء تلك المنطقة لإعادة من تم إخراجهم إلى أماكن سكن جديدة. (**الجزيرة نت**: 26 – 2 – 2025)

كما امتدت ثقافة الطرد العميقة في المجتمع اليهودي في إسرائيل، بحق الشعب الفلسطيني، إلى الكنيست حين كتب عضوا الكنيست داني دانون (الليكود) ورام بن براك (يش عتيد) مقالًا في جريدة «وول ستريت جورنال» يطالبان فيه الدول الداعمة للفلسطينيين باستيعاب كل دولة منهم عشرة آلاف فلسطيني كحلٍّ إنسانيّ للفلسطينيين. (**وول ستريت جورنال** 14 / 11 / 2024).

الرغبة الإسرائيلية بطرد الفلسطينيين مطروحة في النقاش العلني في وسائل الإعلام الإسرائيلية الرسمية، التي تزعم أن ذلك يلبّي رغبات الفلسطينيين الفقراء في قطاع غزة، وما زالت مطروحة بقوة؛ وتستخدم القوة العسكرية الكاسحة لأحداث التهجير الداخلي على طريق التهجير الخارجي، خاصة في مناطق شمال قطاع غزة، حيث شنّت إسرائيل ثلاث حملات عسكرية خلال العام المنصرم، كان آخرها الحملة العسكرية على مدينة ومخيم جباليا (1 / 11 / 2024) التي طُلِب فيها من السكان المغادرة إلى جنوب قطاع غزة، مستخدمة في ذلك أسلحة القتل والتدمير والتجويع.

زادت إمكانيات تهجير الفلسطينيين في قطاع غزة، خاصة بعد استفحال الأزمة الإنسانية، وحدوث نقص في الغذاء والدواء، ودفع أعداد متزايدة من الفلسطينيين للاقتراب من الحدود المصرية الفلسطينية. وترى أوساط إسرائيلية بذلك خطوة مهمة لدفع الفلسطينيين لاجتياز الحدود مع مصر، خاصة من خلال سياسة التجويع التي تتّبعها دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، والهادفة إلى دفع الفلسطينيين باتجاه اقتحام الحدود المصرية. ونذكّر هنا **بالتصريح الشهير لوزير الدفاع الإسرائيلي**

غالانــت في أكتوبر/ تشريــن أول 2023، الذي أمر فيه الجيش بتنفيــذ قَطْع الماء والغذاء والكهرباء عن غزة كلياً.

لقد كان جليًّــا أن حرب الإبادة الجماعية كانت خطوة رئيســة للدفع باتجاه الهجرة القسرية.. باجتثاث كل مقومات الحياة وتحويل غزة إلى منطقة غير قابلة للعيش، وذلك ما تؤكده إحصائيات الحــرب على قطاع غزه. **وفقًا للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية** بنهاية العام 2024: فقد استشــهد 45,484 فلسطينيًّا، منهم حوالي 17,581 شــهيدًا من الأطفال، وحوالي 12,048 من النســاء، إضافة إلى نحــو 11 ألف مفقودٍ، وأصيب نحو 108,090 مواطنًا حتى نهاية شــهر كانون الأول / ديسمبر 2024، كما تمّ ارتكاب 9973 مجزرة خلال 450 يومًا من حرب الإبادة الجماعية، ما أســفر عن مســح 1413 عائلة فلســطينية من الســجل المدني وعدد أفرادها 5455 شــهيدًا، كما أن3467 عائلة فلســطينية لم يتبقَّ منها ســوى فرد واحد، وعدد أفرادها 7941 شــهيدًا، علمًا أن مــا مجموعه45514 شــهيدًا و108189 جريحًا هم ممن وصلوا إلى مستشــفيات القطاع فحسب، وكان 70 % من ضحايا المجازر الصهيونية في قطاع غزة من الأطفال والنساء، إلى جانب استشــهاد 1068 شخصًا من الطواقم الطبية و94 من الدفاع المدني و201 من الصحفيــين؛ نتيجة المجازر الصهيونية، حيث تم تدمــير 216 مركزًا للإيواء والنُّزُوح. وتم اعتقال 6600 مواطن ومليوني نازح، إضافة إلى تدمير 488 مدرسة وجامعة بشكل كلّي أو جزئي، واستشهاد 904 معلمين وموظفين تربويين وعلماء وأكاديميين وأساتذة جامعيين وباحثين. (وزارة الصحة الفلسطينية، 2024).

لقد تم تدمير 981 مســجدًا بشــكل كلّي أو جزئي، إضافــة إلى تدمير 213 مقرًّا حكوميًّا،2300 جثامين سُرقت، و19 مقبرة دُمِّرت بشكل كلّي أو جزئي من أصل 60 مقبرة، و437600 وحدة ســكنية تم تدميرها بشكل كلّي أو جزئي، و276 مستشفى ومركزًا ومؤسســة صحية، و136 سيارة إسعاف، و206 مواقع أثرية وتراثية، و125

محولًا كهربائيًّا، و2,835,000 متر طولي من شبكات الطُّرق، و655000 متر طولي من شبكات الصرف الصحي، و3130 كيلومتر طولي من شبكات الكهرباء، و330000 متر طولي من شبكات المياه، و717 بئر مياه، و42 منشأة وملعبًا وصالة رياضية، و88000 طن من المتفجرات تم إلقاؤها على قطاع غزة خلال 450 يومًا من الدمار، و37 مليار دولار خسائر أولية مباشرة نتيجة تدمير العدو الإسرائيلي لـ86 % من مساحة قطاع غزة؛ تتطلب إعادة إعمارها حسب إحصائيات الأمم المتحدة وتقديراتها 53 مليار دولار. (تقرير حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في 2024).

وللتذكير، فإن مساحة قطاع غزة لا تزيد على (360)كم2، ويسكنها حوالي مليوني مواطن، وتلك المؤشرات الإحصائية تعكس حجم المأساة الفظيعة وهمجية حرب الإبادة، وصولًا لفرض الهجرة القسرية التي كانت هدفًا رئيسًا لاستكمال الإبادة بمسمّى الهجرة الطوعية، حيث أعلم رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو أعضاء كتلة الليكود في الكنيست أن حكومته تعمل وتسير باتجاه الدفع نحو هجرة طوعية للفلسطينيين من قطاع غزة، لكن المشكلة الأساسية التي نواجهها هي مع الدول المستعدة لاستيعاب مهاجرين.

في السياق المذكور، عُقد مؤتمر للمستوطنين في مدينة القدس المحتلة باسم مؤتمر العودة إلى غزة، شارك فيه مئات من قادة المستوطنين وأعضاء كنيست ووزراء، في مقدمتهم وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير، الذي طالب بعودة الاستيطان إلى قطاع غزة وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة الطوعية. (**سكاي نيوز** 19 / 1 / 2024).

وفي تصريحات أخرى، دعا إلى عقد مؤتمر دولي للدول الراغبة في استقبال الفلسطينيين الذين سيدفع لهم تعويضات مالية. وخلال المؤتمر، وُزِّعت كراسة؛ قام بإعدادها

المحامي أفيعاد فيسولي وتحدث فيها عن ضرورة النكبة الثانية، أي طرد الفلسطينيين بشكل جماعي من قطاع غزة، والذي تبرّره قوانين الحرب وفق كاتب الكراسة. (**المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية** 16 / 9 / 2024).

أما رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، فقد طالب بقصف ممرّ فيلادلفيا «ممر صلاح الدين» وتدميره، حينها سيجد مليون ونصف فلسطيني أنفسهم في سيناء. وأضاف: أنا لا يهمّني السيسي، تهمّني دولة إسرائيل. **ليبرمان – الجزيرة نت** 20 / 12 / 2023.

فكرة الطرد، ظلت تلاحق الفلسطينيين سكان قطاع غزة طوال مراحل العدوان، حين دعا الرئيس الأمريكي بايدن في حفل جرى بالبيت الأبيض؛ بحضور شخصيات ورجال دين يهود بمناسبة إضاءة الأضواء في عيد الأنوار (الحانوكاه) اليهودي، بفتح بوابة الحدود أمام فلسطينيي غزة، وقال إنه طلب من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ضمان فتح هذه البوابة. **الجزيرة** 13 / 12 / 2023.

الأمر لم يتوقف على التصريحات، ففي الطلب الذي قدّمه الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن للحصول على ميزانيات لإسرائيل وأوكرانيا، تم تخصيص مبلغ يقدر 3,495 مليارد دولار، لتلبية الاحتياجات الإنسانية، التي يشرف عليها قسم «مساعدات الهجرة واللجوء» (MRA) لدعم النازحين والمتضررين من النزاعات، بمن فيهم الفلسطينيون في غزة والضفة، وأن تُلبَّى الاحتياجات المحتملة لسكان غزة النازحين في البلدان المجاورة. وفي هذا الإطار، وبذريعة وقف القتل وإحلال السلام في قطاع غزة، كانت مطالبة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بـ «تطهير» غزة من السكان؛ بنقل مليون إلى مليون ونصف إلى الأردن ومصر وإلى دولة ثالثة لم يسمِّها، بشكل مؤقت أو بشكل بعيد المدى.

إثــر الدعوات الإسرائيلية لانتقال الفلســطينيين إلى أي مكان يرغبون فيه، أعلنت وزارة الهجــرة الكندية، وهي إحــدى الدول المســتقبلة للمهاجريــن في العالم، عن استعدادها لاستقبال مهاجرين من قطاع غزة لمدة ثلاث سنوات، شريطة أن يكون لهم أقارب يحملون الجنسية الكندية. (**وكالات الأنباء**: 16 / 10 / 2024)

لكن فرنشيســكا ألبانيز، المقررة الخاصة لحقوق الإنســان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، حذَّرت من تعرض الفلســطينيين لخطر جسيم للتطهير العرقي الجماعي.

وقالت المقررة الأممية المســتقلة: «هناك خطر جسيم بأن ما نشهده قد يكون تكرارًا للنكبة عام 1948، والنكســة عام 1967، ولكن على نطاق أوســع، يتعين على المجتمع الدولي فعل كل شيء لمنع حدوث ذلك مرة أخرى». (تصريح فرانشيسكا ألبانيز في 14 أكتوبر 2023).

هدف التهجير لم يتوقف فقط على سكان قطاع غزة، بل امتدّ كسياسة وممارسة واقعية ليشــمل الضفة الغربية، على نفس الصعيد، وفي ظل فرصــة تنتظرها دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود، شرع المســتوطنون ومعهم كتيبة «ســفاري هِمدبار»، المكوّنة من شبيبة التلال العسكرية الرسمية وسبعة آلاف مستوطن تم تجنيدهم رسميًّا، وبمساعدة من جيــش الاحتلال؛ بطرد التجمعات الفلســطينية الرعوية في المناطق الفلســطينية المصنفة C وفق التصنيفات الإسرائيلية في الأغوار الشــمالية وفي جنوب مدينة الخليل، كمقدمة لتهجير خارجي، ونقلهم إلى مناطق أخرى تضمّ تجمعات ســكانية فلسطينية كثيفة.

وبلــغ عدد من تم طردهم من المناطق الفلســطينية المصنفة C ما يقارب من 1208 أفراد يسكنون في 15 تجمعًا رعويًّا من أصل 27 مجتمعًا رعويًّا ترغب سلطات الاحتلال

بترحيلهم. وتضمن الترحيل هدم منازل ومنشـآت، كما جـرت عملية تهجير جماعي مؤقت لأكثر من 40 ألفًا في شتى أرجاء الضفة الغربية، إما لهدم منشآت أو للهجوم على مخيمات فلسطينية، كما يحدث هذه الأيام في مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم. (تقرير حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية 2024).

والهدف الحقيقي لهذه السياسـات؛ هو خلق أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية، وتضييق المساحات المخصصة للشعب الفلسطيني، لدفعه نحو الهجرة إلى الخارج.

وقد شـهد عام الحرب المسـتمرة على قطاع غزة تكثيفًا لارتكاب الجرائم المتنوعة بالضفة الغربية وبصورة غير مسـبوقة، في إطار تكريس سياسات دفع السكان للهجرة مع تصعيد الإرهـاب والاقتلاع والهدم والتطهير العرقي، حتـى كان عام 2024، كما وصفته منظمة السلام الآن الإسرائيلية، عامَ الضم والطرد وهي توثق بتقريرها السنوي **الصادر هذا العام (الموقع الإلكتروني لمنظمة السـلام الآن باللغة العربية)** وقائع الجرائم الإسرائيلية المرتكبة عام 2024 فيما يتعلق بالاسـتيطان والتهجير بالضفة الغربية، وهو التقرير الذي يمكن إيجازه بالمؤشرات الآتية:

- إنشـاء 59 بؤرة اسـتيطانية جديدة، معظمها بؤر زراعية تستخدم للسيطرة على الأراضي وطرد الفلسطينيين.
- إنشاء ثماني بؤر استيطانية في المنطقة B، وهي سابقة منذ اتفاقيات أوسلو.
- شـق أكثر من 114 كيلومترًا من الطرق غير القانونية لتعزيز الاستيطان وإغلاق الطرق أمام الفلسطينيين.
- الموافقة على بناء 9,884 وحدة استيطانية جديدة من قبل المجلس الأعلى للتخطيط.
- نشر مناقصات لبناء 1,399 وحدة سـكنية اسـتيطانية جديدة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية.

- إعلان 24,258 دونمًا من الأراضي الفلسطينية كـ«أراضي دولة»، وهو ما يعادل نصف ما تم إعلانه منذ اتفاق أوسلو.
- إقامة خمس مستوطنات جديدة: «إفياتار»، «جفعات أساف»، «سد إفرايم»، «أدورايم»، و«نحال خلتس».
- بدء إجراءات «شرعنة» خمس بؤر استيطانية أخرى كمناطق ملحقة بالمستوطنات القائمة.
- مضاعفة ميزانية وزارة الاستيطان وزيادة تمويل «قسم الاستيطان» بـ302 مليون شيكل.
- سبعة مليارات شيكل لبناء الطرق الاستيطانية ضمن خطة خمسية لتعزيز البنية التحتية الاستيطانية.
- 409 ملايين شيكل لمشاريع استيطانية خاصة، تشمل ترميم المواقع الأثرية والاستيطان السياحي في القدس الشرقية.
- 75 مليون شيكل لتمويل البؤر الاستيطانية غير القانونية، منها 39 مليون شيكل مخصصة لبؤر المزارع غير القانونية.
- 1,420 حادثة عنف من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، أسفرت عن 356 إصابة و3 قتلى (حسب بيانات أوتشا OCHA).
- 47 تجمّعًا فلسطينيًّا تعرض للتهجير القسري منذ تشرين الأول / أكتوبر 2023، ما أدى إلى نزوح 1,762 شخصًا.
- منع الفلسطينيين من الوصول إلى مئات الآلاف من الدونمات الزراعية، سواء من خلال إغلاقات عسكرية أو عنف المستوطنين.
- عدم الموافقة على أي تصاريح بناء للفلسطينيين في المنطقة C، رغم تقديم 138

طلبًا، تم رفض 137 منها.

- هدم 1,065 منشأة فلسطينية بحجة عدم الترخيص، ما أدى إلى تهجير 857 فلسطينيًّا.
- هدم 215 منزلًا فلسطينيًّا في القدس الشرقية، مع تركيز خاص على حيِّ البستان في سلوان.

المطلب الثاني: أبعاد وتداعيات التهجير بخطة ترامب في سياقاتها المتعددة:

وعلى الفور وإثر هذه التصريحات لترامب، كانت ردود الفعل الإقليمية والدولية المستنكرة والمندهشة تتوالى في ظل هيمنة أجواء المفاجأة والصدمة، تُجمع على رفض هذه التصريحات رفضًا صريحًا وحاسمًا باستثناء الترحيب الإسرائيلي.

بل يمكن القول إن ردات الفعل المُرحّبة بتصريحات ترامب حول التهجير تكاد تكون منحصرة في إسرائيل، على تعدّد أطيافها السياسية، التي يكاد يلفّها إجماع حيال القضية الفلسطينية ومستقبلها، مثلما أثبتت وقائع الحرب على غزة. (**شلحت** – 10 / 2025).

الفرع الأول: خطة التهجير في السياق الأمريكي والإسرائيلي

أولًا: في السياق الأمريكي

على مدى الأسابيع القليلة الماضية، تطورت خطة ترامب للسيطرة الأمريكية على غزة من الدعوة في البداية إلى طرد – أو على الأقل الطرد الطوعي – لمعظم الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة إلى الأردن ومصر، إلى إعلانه الأخير، الذي يدعو إلى طرد جميع الفلسطينيين والاستيلاء الأمريكي على قطاع غزة.

وهذه هي نفس الأرض التي دمّرتها إسرائيل في سياق ارتكاب الإبادة الجماعية ضد شعبها الفلسطيني منذ تشرين الأول / أكتوبر 2023، والتي يريد ترامب تحويلها إلى

ريفييرا الشرق الأوسط على جثث سكانها المدنيين وركام بيوتهم ومدنهم. **إذ يبدو أن ترامب غير راضٍ عن الريفييرا الفرنسية على البحر الأبيض المتوسط، ويريد بناء أخرى «ريفييرا الشرق الأوسط»**.

وفي الوقت نفسه، قال ترامب للصحافيين إن الفلسطينيين المطرودين سيتم توفير «سكن عالي الجودة لهم، مثل مدينة جميلة، مثل مكان يمكنهم العيش فيه وعدم الموت، لأن غزة هي ضمانة بأنهم سينتهي بهم الأمر إلى الموت» وهكذا.

ويبدو أن غزة المملوكة لأمريكا ستكون مكانًا يتعايش فيه «مواطنو العالم» و«المجتمعات الدولية» – ولكن دون الفلسطينيين، الذين قال ترامب إن «عودتهم» إلى غزة الأمريكية ستكون «غير واقعية». (**مسعد**: 8 / 2 / 2025)

إن ما يتوق إليه ترامب على الأرجح، كما يتوق إليه الإسرائيليون، ليس فقط شواطئ «ريفييرا» غزة، بل أيضًا احتياطيات النفط والغاز الطبيعي التي تكمن في بحرها – والتي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، إلى جانب كونها صفقة عقارية تجارية بأرباح خيالية، وذلك ما تؤكده دراسات ومخططات تمّ إعدادها مسبقًا وكانت الخلفية الملهمة لإعلان ترامب خطته الاستعمارية.

ذلك ما كشفه تقرير مطول عن ترجمة لدراسة نشرتها صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» ونقلته عنها وكالة معًا (**وكالة معًا** 8 / 2 / 2025) عن ترجمة لدراسة قام بإعدادها جوزيف بيلزمان، أستاذ الاقتصاد والعلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن ورئيس مركز التميز لدراسة الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فقد قام بيلزمان في تموز / يوليو 2024 بتقديم خطة مفصلة لما وصفه «إعادة تطوير» قطاع غزة بعد الحرب، إلى فريق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وكانت هذه الخطة عبارة عن دراسة اقترحها بيلزمان لترامب بهدف إعادة توطين الفلسطينيين في غزة

وإعادة بناء القطاع بعد الدمار الشامل الذي لحق به نتيجة الحرب، حسبَ تقرير مطول نشرته صحيفة «تايمز أوف إسرائيل».

تقوم خطــة بيلزمان على فرضية أن اقتصاد غزة وصــل إلى حالة من الانهيار التام، بالإشــارة إلى أن البيانات الصادرة عن البنك الدولي بــين 2007 و2022 تؤكد ضعف الناتج المحلي الإجمالي، بنســبة 0,4 % سنويًّا، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 2,5% سنويًّا بسبب النمو السكاني المرتفع.

كما أشــار التقرير إلى أن معدلات البطالة في غزة بلغت 45% في 2022، مع أن 53% من الســكان يعيشــون تحت خط الفقر، مقارنة بحوالي 13% فقــط في الضفة الغربية. وعليه، اقترح بيلزمان خطة شاملة تهدف إلى «إعادة بناء غزة من الصفر».

تبــدأ الخطة من فكرة أن إعادة البناء تتطلب إخلاءً كاملًا للقطاع، بما في ذلك تدمير الأنفاق التي حفرتها حماس تحت الأرض وإزالة جميع الهياكل الخرسانية المتبقية.

وقد صرح بيلزمان أن قطــاع غزة يحتاج إلى «إفراغه بالكامــل» لإعادة بنائه، ليتم استخدام النموذج الاقتصادي الثلاثي القطاعات الذي يشمل:

- **الســياحة**: القطاع الساحلي في غزة سيُســتخدم لتطوير السياحة كمصدر دخل رئيسيٍّ، مع بناء فنادق ومطاعم ومرافق ســياحية فاخرة على الجانب الغربي من القطاع.
- **الزراعة**: الزراعة ســتكون أحد العناصر الحيوية في خطــط إعادة البناء، حيث يمكن أن تشمل الأراضي الزراعية والبيوت الزجاجية للمساهمة في إنتاج الغذاء المحلي والتصدير.
- **التكنولوجيــا**: بما أن العديد من ســكان غزة يتمتعون بقــدرات ذهنية قوية، تم تضمين تطوير قطاع التكنولوجيا من خلال إنشــاء شركات ناشــئة في مجالات

البرمجيات والتقنيات الحديثة.

اقترح بيلزمان أيضًا استخدام نموذج بناء – تشغيل – نقل (BOT)، وهو نموذج معمول به في العديد من الدول النامية. في هذا النموذج، تقوم الشركات الخاصة بالاستثمار في مشاريع البناء وتشغيلها لعدة عقود، ثم تقوم بتسليم الملكية للحكومة المحلية بعد فترة من الزمن (50 – 100 سنة). وفي هذه الفترة، يتم السماح لهذه الشركات بتحصيل رسوم مقابل استخدام البنية التحتية التي تم بناؤها.

بيلزمان يرى أن هذا النموذج سيجذب الاستثمارات الخاصة ويسمح بإعادة بناء غزة باستخدام الأموال الدولية والمحلية بطريقة مستدامة.

قدّرت الخطة التكلفة الإجمالية لإعادة بناء غزة بحوالي 1 إلى 2 تريليون دولار، على أن تستغرق عملية إعادة البناء بين 5 إلى 10 سنوات.

ويرى بيلزمان أن هذا المشروع يحتاج إلى دعم استثماري ضخم من المجتمع الدولي، خصوصًا من الدول الغنية في المنطقة، مثل السعودية والإمارات وقطر.

وختمت الصحيفة التقرير بالقول: «إن خطة بيلزمان تعدُّ بمثابة رؤية اقتصادية بعيدة المدى؛ تهدف إلى إعادة بناء غزة بشكل كامل. تتطلب الخطة إفراغ القطاع من سكانه الحاليين وإعادة استثمار موارده الطبيعية والبشرية في قطاعات السياحة، الزراعة، والتكنولوجيا». كما أنها تعتمد على دعم خارجي كبير من دول المنطقة والعالم، ويأمل بيلزمان أن يساهم هذا المشروع في تحقيق سلام دائم في المنطقة.

وفي سياق الفكر والمشروع نفسه الذي يقترحه بيلزمان ويتبناه ترامب، كان صهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنير قد ذكر في (مقابلة جرت في شباط / فبراير 2024 في جامعة هارفارد) أن «الممتلكات الواقعة على الواجهة البحرية لغزة يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة إذا ركّز الناس على بناء سبل العيش». مضيفًا إنه لو كان مسؤولًا عن

إسرائيل لفَكّر في «إخراج الناس ثم تنظيف المكان» «بالدبلوماسية» من مدينة رفح إلى مصر.

بالتزامن مع هدم أماكن في النقب وترحيل أعداد أخرى من الفلسطينيين إلى هناك، حتى تتمكن إسرائيل من دخول القطاع وإنهاء المهمة ضمن هذه الرؤية، كشف تقرير نشره موقع The Times of Israel أن كوشنير يقف خلف إعلان ترامب السيطرة على قطاع غزة وتهجير المواطنين.

من جهة أخرى، فإن ترامب يتفاخر بشغفه في عقد الصفقات في كتابه «Trump: the Trump: the art of the deal» فن الصفقات، ص: 32، المذكور في دراسة الدكتور / عوض سليمية والدكتورة / مروة شفيق نصار (معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي – رام الله – آذار / مارس) ويفضل الصفقات الكبيرة، باعتبارها الطريقة التي يستمتع بها، ويكشف عن أسلوبه البسيط والمباشر في عقد الصفقات. يقول ترامب «أضع أهدافًا عالية جدًّا، ثم أستمر في الدفع والدفع والدفع للحصول على ما أسعى إليه، وفي بعض الأحيان أكتفي بأقل مما كنت أسعى إليه، ولكن في معظم الحالات أحصل على ما أريده».

لا شك أن الأبعاد والمصالح الاقتصادية الإستراتيجية كان لها دورها بعقل صاحب الصفقات المعروف بهذه العقلية المتعالية على كل دول العالم وشعوبها وثرواتها، بمن فيهم حلفاء بلاده التاريخيون، دور مهمّ في بلورة خطته، فهو ومن منطلق أمريكا أولًا وإعادة الهيمنة على العالم بمنطق السلام بالقوة، وهي السياسة التي يتابع تنفيذها بالإملاء ومع مختلف دول العالم بصورة تضع مجموع دول العالم بصفّ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفّ مقابل.

هي السياسة الناشئة في العلاقات الدولية منذ تولّيه السلطة قبل شهر، ولكنها في

السياق الفلسطيني تأخذ بعدًا آخر أكثر عدوانية وشراسة؛ حين تتبلور دراسة بيلزمان بثوب المبادرة والخطة السياسية لمحاولة إضفاء توحشها الاقتصادي والاستعماري وهي تربط الصفقة العقارية بأبعاد التهجير شرطًا لإعادة الإعمار، مع امتلاك الأرض، وإلا فإنها الحرب بفتح أبواب جهنم. كما يقرر ترامب بتصريحاته المتتالية.

وهنا تنقل القناة العبرية 14 عن ترامب قوله لمستشاريه في أول رد فعل على إعادة جثامين الأسرى الإسرائيليين بذات اليوم قوله: «**أريد أن أرى غزة مدمرة ولا أريد أن أرى مبنى واحدًا قائمًا**». (**قناة** 14: 20 / 2 / 2025)

إن خطة التهجير التي أعلن ترامب تمسكه بها؛ تؤكد ضمنيًّا اعتقاده بأن الفلسطينيين ليسوا شعبًا ولا قومية، ولذا يمكن ترحيلهم إلى أقاصي الأرض. وتنكر الخطة حقَّ الفلسطينيين في أرضهم وحقّهم في تقرير مصيرهم. ومثلما أشير في أكثر من مقام، فإن المنطق الذي يتبناه ترامب وتروّج له **الصهيونية** هو منطق استعماري لا يقيم أي وزن للجغرافيا الوطنية الخاصة بالشعب الواقع تحت الاستعمار الكولونيالي، ويتبنّى تهجير الشعوب الأصلية من أوطانها وسلبها حقّها في تقرير المصير، ويجسّد عقلية تتجاهل الحقوق التاريخية لأصحاب الأرض (**شلحت** – 10 / 2025).

فمع ترامب، أضحت محاولات تسوية الصراعات الدولية ترتكز على فرض السلام بالقوة وإعادة تأطير اتجاهات التفاعلات الدولية وتوازنات القوى دون وضع تصور عادل لآفاق التسوية السياسية والسلمية الشاملة.

أمريكا رغم تاريخها الطويل في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط تبنّت مؤخرًا موقفًا قائمًا على تقديم الدعم اللامحدود لإسرائيل، والتماهي مع الرؤية اليمينية الإسرائيلية. المقترحات الأمريكية تسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع وفق رؤية متوافقة مع المطامع التوسعية الإسرائيلية، وتتفاوض عن التوسع الإسرائيلي في الضفة

الغربية وسوريا ولبنان. (**عكاشة**: 26 / 2 / 2025).

تلفت تقارير إسرائيلية متطابقة إلى أن دونالد ترامب، رئيس الدولة الأعظم في العالم، منح عبر خطته الداعية إلى تهجير سكان قطاع غزة، شرعية كاملة لفكرة الترانسفير، باعتبارها مُكوّنًا مهمًّا في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، ومبدءاً مقبولًا يمكن أن يتحوّل إلى خطة عملية. ونوّه البعض بأن الترانسفير كان طوال الوقت جزءًا عضويًّا من مخططات **الصهيونية** وكيانها السياسي (**شلحت** – 10 / 2025).

حتى الإسرائيليين أنفسهم كانوا في شكّ من جديّة وإصرار ترامب، تقول صحيفة تايمز أوف إسرائيل 30 / 1، إن المبعوث الأمريكي للمنطقة ويتكوف أكد أنه ناقش مع نتنياهو الخطوط العريضة المحتملة لنقل «ملايين من سكان غزة إلى مصر والأردن من أجل تمكين إعادة إعمار القطاع»، مما ولّدَ الانطباع لدى المسؤولين الإسرائيليين بأن الأمريكيين «جادّون بشأن هذه الفكرة وأنها ليست مجرد كلام». (**أمير مخول**: 2 / 2 / 2025).

غير أن هذه الخطة التي أعلنها ترامب، وبدأت إدارته ومناصروه بالتسويق لها وتبريرها والدفاع عنها بسبل مختلفة؛ منها محاولات التخفيف من عدوانيتها وشرّها المطلق، كانت تُجابَه بأصوات أمريكية وازنة ترفضها وتحذّر من خطورتها وتداعياتها وتؤكد فشلها.

وفي السياق، قالت عضو مجلس النواب الديمقراطية الأمريكية من أصول فلسطينية رشيدة طليب إن «الفلسطينيين لن يذهبوا إلى أي مكان».

ورأت أن ترامب «لا يستطيع سوى أن يبثّ الهراء المتعصب بسبب الدعم الحزبي في الكونغرس لتمويل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي»، مطالبةً رفاقها الديمقراطيين بـ«دعم حلّ الدولتين وإعلاء الصوت». (**الجزيرة نت**: 5 / 2 / 2025).

وتقاطع موقف طليب مع موقف زميلها السيناتور الديمقراطي كريس فان هولن؛ إذ عدّ اقتراح ترامب بطرد مليوني فلسطيني من غزة والاستيلاء على أرضهم بالقوة «إذا لزم الأمر»، بأنه «تطهير عرقي تحت مسمّى آخر».

مطالبًا الكونغرس بـ«الوقوف في وجه هذا المخطط الخطير والمتهور»، على حدِّ وصفه. (**الجزيرة نت**: 5 / 2 / 2025).

وفي الإطار ذاته، كتب السيناتور الأمريكي الديمقراطي كريس ميرفي في منشور على منصّة «إكس» أن ترامب «فقد عقله تمامًا»، معتبرًا أن «غزو الولايات المتحدة لغزة سيفضي إلى مذبحة لآلاف الجنود الأمريكيين وحرب في الشرق الأوسط لعقود. إنها مثل مزحة رديئة».

وصف عضو مجلس النواب الديمقراطي، جيك أوشينكلوس، في مقابلة مع قناة نيوز نيشن إعلان ترامب بـ«متهور وغير معقول». (**الجزيرة نت**: 5 / 2 / 2025)

من جهته، اعتبر مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير)، أن غزة «مِلك للشعب الفلسطيني، وليس للولايات المتحدة»، عادًّا دعوة الرئيس ترامب إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم «غير مقبولة على الإطلاق».

ورأى أنه «إذا ما طُرد الشعب الفلسطيني قسرًا من غزة، فإن هذه الجريمة ضد الإنسانية من شأنها أن تشعل صراعًا واسع النطاق، وتدقّ المسمار الأخير في نعش القانون الدولي.

وإضافة لكل ما تقدم، فإن استطلاعًا للرأي العام، أجرته منظمة دارفور بروجس الأمريكية، يخلص إلى أن 64 % من الأمريكيين يعارضون خطة ترامب. (اليوم السابع 14 / 2 / 2025).

يقول تومر بيرسيكو (باحث وكاتب رأي في هآرتس) «إن هناك تحوّلًا كبيرًا، في

الرأي العام الأمريكي، مؤيدًا للفلســطينيين»، وكاشــفًا أن الدعم الأمريكي لإسرائيل لن يكون مضمونًا، وينوّه في هذا إلى **الاستطلاع الذي نشره معهد جلوب مؤخراً، حيث تبين بأنّ** 46 بالمائة فقط من الأمريكيين يتعاطفون مع إسرائيل، في المقابل 33 بالمائة منهم يتعاطفون مع الفلســطينيين. في أوساط الشــباب بين 18 – 34 التوجّه معكوس تمامًا، حيث يتعاطف 48 بالمائة مع الفلسطينيين مقابل 29 بالمائة يتعاطفون مع الإسرائيليين. في أوساط الديمقراطيين 59 بالمائة يتعاطفون مع الفلسطينيين و21 بالمئة فقط مع إسرائيل. باستثناء التأييد وسط الجمهوريين 75 بالمائة يؤيدونها. لكن هناك 55 بالمائة من الأمريكيين يريدون إقامة دولة فلسطينية. (المركز الفلسطيني للإعلام مارس/ آذار 2025).

ثانيًا: في السياق الإسرائيلي:

ويرصد د.وليد حباس المركز الفلســطيني للدراســات الإسرائيليــة ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية على خطة الرئيــــس الأمريكي تــــرامب الجديدة (**د.حباس** 10 / 2 / 2025) على النحو التالي:

حزب الليكود: أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن دعمه للخطة، واصفًا إياها بأنها «فكرة رائعة» و«أول فكرة جيدة» يســمعها. وقال نتنياهو: «ما المشكلة في السماح للغزيّين الراغبين بالمغادرة بالمغادرة؟». كما برزت أصوات أخرى داخل حزب الليكود تؤيد هذا التوجه. على ســبيل المثال، بادر عضو الكنيســت أفيحــاي بورون إلى تنظيم عريضــة موجهة إلى نتنياهو، يطالبه فيها بتنفيذ ما يُعــرف بـ«خطة الجنرالات» لترحيل ســكان شــمال قطاع غزة. من جانبه، أشــار أمير فايتمان، رئيس جناح «الليبراليين» في حزب الليكود، إلى ضرورة استغلال الفرصة الحالية لطرد سكان غزة، محذّرًا من تفويت هذه الفرصة، كما حدث بعد حرب 1967. وقد أعدَّ فايتمان مشروعًا بالتعاون مع رجل الاقتصاد الإيطالي مارسيلو دي مونتيه، يهدف إلى نقل سكان غزة إلى مناطق داخل مصر.

وفي الإطـــار نفســـه، أعرب قادة المســـتوطنين في الضفـــة الغربية، وقـــادة أحزاب الصهيونيـــة الدينية والكهانية، عن ابتهاجهم بخطـــة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإخلاء قطاع غزة من ســـكانه وإعادة تطويره. ووصف يـــوسي داغان، رئيس مجلس الســـامرة، هذا الإعلان بأنه «لحظة نادرة لأعمال تاريخية»، ودعا إلى «فرض السيادة في يهودا والســـامرة». وأضاف يسرائيل غانتس، رئيس المجلس الإقليمي بنيامين ورئيس مجلس يشـــع، أن هذا يمثل «نهاية الحلم الفلسطيني». كما ســـارع وزير المالية بتسلئيل ســـموتريتش وعضو الكنيست إيتمار بن غفير إلى الترحيب بالخطة. ويرى المستوطنون أن هذه الخطة فرصة تاريخية لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، معربين عن دعمهم لإعادة توطين الفلسطينيين في دول أخرى.

فيما اعتبر اليمـــين العقائدي الإسرائيلي أنها فرصة تاريخية تضاهي «وعد بلفور» من الإمبراطورية البريطانية العام 1917 بإقامة «بيت قومي لليهود في فلسطين».

– مـــن ناحيتها، فإن القنـــاة 14 اليمينيـــة العقائدية والمناوئة حتـــى لصفقة القرن الترامبية، بيّنت أنه من الســـذاجة اعتبار تصريحات ترامب أنها زلة لسان وليست خطة منظمة وتكوينية قابلة للتحقيق. وأجرى موقع القناة بتاريخ (30 / 1 / 2025) مقاربة بين تلقف بن غوريـــون الفرصة التي وفّرها تصريح بلفور العـــام 1917 لبناء مشروع متكامل الأركان لتطبيقها وجعلها حقيقة بفضل القوة والتنظيم والعمل الهادف الذي ميّز المشروع الصهيوني في فلسطين، مسنودًا بالاستعمار العالمي.

وفقًـــا لهذه التقديرات، فإنه لو لم يكن من يـــرى بوعد بلفور مشروعًا يتحقق، لكان النص المذكور اندثر مع الزمن.

في هـــذه المقاربة، يتم حضّ نتنياهو على أن يكون على نمط بن غوريون ويتمســـك بالفرصة الكامنة في تصريحات ترامب من أجل تحويلها إلى مشروع قابل للتطبيق فعليًّا

وتطهير فلسطين عرقيًّا من الفلسطينيين. (**مخول** 2 / 2 / 2025)

أما في حزب المعارضة «المعسكر الرسمي»: فقد أعرب بيني غانتس، رئيس حزب «المعسكر الرسمي»، عن دعمه لخطة ترامب، وقال غانتس: «الفكرة القاضية بإنشاء مناطق آمنة ومزدهرة لسكان غزة خارج القطاع، والسماح للراغبين بالانتقال إليها، تستحق التقدير وستُختبر على أرض الواقع، سواء نجحت بالكامل أو جزئيًّا، ليس لدى إسرائيل ما تخسره منها، بل ما تكسبه». وأضاف إن المبدأ الأهم الذي طرحه ترامب هو نقل مسؤولية سكان غزة من «حماس» إلى العالم، مما يحوّل غزة من مشكلة إسرائيلية إلى تحدٍّ عالمي.

كما أشاد زعيم حزب شاس أرييه درعي بترامب، باعتباره يعمل كرسول الله للشعب اليهودي، معترفًا بدعمه الثابت لإسرائيل ضد خصومها. وقد أظهر استطلاع أجرته «أخبار 14» في 6 شباط / فبراير 2025 أن 76 % من الإسرائيليين يدعمون خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بينما عارضها 16%، وامتنع 8% عن إبداء رأيهم. (**د.حباس** 10 / 2 / 2025).

ومن الجدير بالذكر أنه وفي أعقاب تصريحات ترامب، حدث تحوّل مباشر في الإعلام الإسرائيلي الذي لاءم خطابه ومفرداته لصالح هذه التصريحات. حدث هذا التغيير الملحوظ في الخطاب السياسي، حتى وإن كانت تصريحات نتنياهو حذرة. بعد أن اعتبر الرأي العام الإسرائيلي أن الحرب قد انتهت بعودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال القطاع، عادت وارتفعت نسبة الذين يرون أن الحرب لم تنتهِ.

ووفقًا لاستطلاع الرأي العام الذي نشرته صحيفة معاريف، فإن ٪52 يرون أن الحرب لم تنتهِ بعد، على الرغم من أن ٪4 فقط يرون أن الحرب قد حققت كل أهدافها. تصريحات ترامب وتحركاته بصدد التهجير شكّلت المتغير الأساس في تحولات الرأي

العام الإسرائيلي. (**مخول** – 2 / 2 / 2025).

غير أن هذا التحول في الرأي العـــام الإسرائيلي لصالح خطة ترامب، كما الترحيب الرسمي بالخطة، كان في إطار مناقشة كيفية تطبيق هذه الخطة ومدى نجاح هذا التطبيق كليًّا أو جزئيًّـــا، وكيف يمكن مواجهة الرأي العام العالمـــي والموقف الدولي المناهض للخطة، باعتبارها تقويضًـــا للقانون الدولي وجريمة حرب كاملة الأركان طبقًا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ذلك النقاش الذي وصل حدَّ التناقض. الذي قد يســـتغربه البعض، التناقض في خطاب الترانســـفير الإسرائيلي، الذي يدعو إلى «فرض الهجرة الطوعية»، إذ كيف يمكن فرض ما هو طوعي؟

ولعلّ الجواب هو ما قاله الوزير الإسرائيلي السابق، بيني إيلون، كما ذكر د.زحالقة، الذي دعا إلى «تشجيع الهجرة الطوعية»، ففي معرض ردّه على سؤال لأحد الصحافيين: «هل تتخيل أن يقبل الفلسطينيون ترك البلاد طوعيًّا وبمحض إرادتهم؟»، قال إيلون:

«عندمـــا تُصدر محكمة دينية يهودية قرارًا بالاســـتجابة لطلب زوجة في الطلاق، لا يصبـــح القرار نافذًا إلا بموافقة وتوقيع الزوج. وحـــين يرفض الزوج التوقيع تفرض عليه المحكمة عقوبات متدرجة، مثل ســـحب رخصة الســـياقة وجواز السفر والحجز على حســـابه البنكي، وصولًا إلى الســـجن الفعلي، وتواصل المحكمة فرض العقوبات عليه حتى يقتنع ويوقع على الطلاق «طوعًا وبمحض إرادته»، وهكذا مع الفلسطينيين، ســـنظل نضغط عليهم حتى تصبـــح حياتهم في البلاد لا تطـــاق ولا تحتمل، فيوافقون «طوعًا» على الرحيـــل». وهذا ما تفعله إسرائيل من خـــلال تحويل غزة إلى مكان غير قابل لحياة البشر بانتظار «أن تكون هناك دول مســـتعدة لاستقبالهم»، كما قال نتنياهو. (**د.زحالقة**–29 / 1 / 2025).

هذا التأويل الذي يعني بنهاية المطاف فرض الهجرة بممارسة الضغوط والعقوبات

الجماعية، وأقلّها استمرار إسرائيل باجتثاث أسباب الحياة مع إدامة الحصار واستخدام التجويع وإعاقة الإعمار وسيلة مباشرة لذلك التهجير، الذي يرفضه ويقاومه الفلسطينيون بغزة ودول الجوار العربي مصر والأردن بقوة، كما جميع الدول العربية، سيُضاعف من فظاعة الكارثة بقطاع غزة ويضع سكانها أمام خيار الموت أو التهجير.

وبذلك، فإن ما تحدث به ترامب يندرج في أحد إطارين: الأول الترانسفير بالاتفاق، حيث يتم التوصل إلى صفقة بين دولتين، أو أكثر على نقل السكان بالموافقة المتبادلة، والثاني، التهجير المؤقّت لغرض ما، والذي قال عنه ترامب إنه قد يدوم لأمد قصير أو بعيد.

ولما كان الشعب الفلسطيني يرفض الهجرة والتهجير، فإن التهجير سيكون بالضرورة قسريًّا وبأبشع الطرق، فما الذي يكون أفظع من الإبادة الجماعية لدفع الناس إلى الهجرة. (**د.زحالقة** –29 / 1 / 2025)

بعد إطلاق ترامب تصريحاته، حاول البعض التقليل من أهميتها، لكن مشروع التهجير، هو مشروع إسرائيلي في الأساس وينطلق في نسخته الغزّيّة الحالية من إدراك صهيوني بحدوث «خلل» في التوازن الديموغرافي في فلسطين التاريخية، وهو الهاجس الصهيوني الدائم، حيث هناك تساوٍ في عدد العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين، وهو 7,3 مليون نسمة، مع بوادر لنشوء تفوّق عددي فلسطيني (حول هذا، انظر د.سالم: المقدسية عدد 26.

وبما أن إسرائيل ترفض حل الدولتين، وتخشى من تبعات نظام أبارتهايد، فإن الحل الصهيوني التقليدي هو التطهير العرقي. وإذا كان البعض يراهن على أن ترامب سيغيّر موقفه حين يكتشف أن الفكرة غير عمليّة، فإن إسرائيل لن تغيّر نظرتها وإدراكها لما تسمّيه «الخطر الديمغرافي» وبالتالي مواصلتها تطبيق سياسات التطهير العرقي

والتهجير (**د.زحالقة**– 29 / 1 / 2025)، مستفيدة من مظلة ترامب، إن لم تكن خطته، وهذا التماهي الحاسم بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي بقيادة اليمين الإسرائيلي والمحافظين الأمريكان.

وعند هذا الحدّ، لا بُدّ من الاتفاق مع ما كتبه رئيس تحرير صحيفة «**هآرتس**» ألوف بِنْ (9 / 2 / 2025) تعقيبًا على تصريحات ترامب وردات الفعل الإسرائيلية عليها، حيث نوّه بأنه من السهل الاستخفاف بوزير الدفاع الإسرائيلي **يسرائيل كاتس**، بسبب خلفيته الأمنية الهشّة، ولكن من الخطأ الاستخفاف بالأوامر التي وجّهها إلى الجيش بالتحضير لخطة «خروج طوعي» للفلسطينيين من قطاع غزة، والمستوحاة من مبادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وبرأي بِنْ «هذه هي المرة الأولى التي تُعلن فيها إسرائيل (ويقصد علنًا على رؤوس الأشهاد) خطةً عمليّة لتهجير العرب من المناطق التي احتلتها، ومن الآن أصبح الترانسفير سياسة الحكومة (**شلحت** 10 / 2 / 2025)، وهي السياسة التي سيُصار إلى ترجمتها بمختلف المسارات وعلى مستوى الممارسة التنفيذية بصورة رسمية مؤطرة بمنظومات قانونية وإدارية وتعليمات عسكرية وأمنية وتحصين بالرأي العام الإسرائيلي.

ويعتبر اليمين الحاكم بإسرائيل ووسائل إعلامه الأكثر أثرًا في بلورة الرأي العام، وهو اليمين الذي يعتبر أن تصريحات ترامب، بمثابة نقطة انطلاق وبداية ضمن مسار طويل وشائك، فيه تحديات مصيرية عسكريًّا وسياسيًّا، مما يتطلب العمل في مستويات عديدة ميدانيًّا ودبلوماسيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا وإعلاميًّا كي تصبح التصريحات مشروعًا قيد التطبيق.

لقد كان مشروع التهجير مشروعًا إسرائيليًّا يتواصل تنفيذه دون هوادة، في إطار ما يسمى بالهندسة السكانية ومواجهة الخطر الديمغرافي، بارتكاب جرائم التطهير العرقي

والاســتيطان والتهويد قبل أن يكون مشروعًا أمريكيًّــا أو خطة ترامبية. وهو مشروع يمثّل التوافق الإسرائيلي الأكثر اتّساعًا وإجماعًا.

وقد كشف اســتطلاع أجرته القناة 12 الإسرائيلية أن ٪68 من الإسرائيليين عمومًا يدعمون خطة ترامب للتطهير العرقي من خلال تهجير أهل غزة قسرًا بعد إتمام صفقة التبادل، ورســميًّا أكد وزيــر الدفاع الإسرائيلي / يسرائيل كاتــس أنه أعطى تعليمات للجيش لإعداد خطة من أجل «الإخلاء الطوعي» لســكان قطــاع غزة عقب إعلان ترامــب عن نيّة إفراغ غــزة لإعادة بنائها (**صحيفة الشرق الأوســط**: 7 / 2 / 2025) وأوضح كاتس أنه يمكن الآن لكل مــن يريد مغادرة غزة «أن يذهب إلى أي مكان في العالم يقبل استضافته.

الخطة الإسرائيلية لتنفيذ مخطط نتنياهو وترامب تقوم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: التهجير الطوعي قبل إنهاء صفقة التبادل وبعدها إذا تطلب الأمر.

المرحلــة الثانية: التهجــير القسري من خــلال الحرب بعد عــودة جميع الأسرى الإسرائيليين، وهذا لا يتعلق باســتمرار تواجد حماس العســكري والمدني بقدر مــا هو مرهون بعقلية اليمين الصهيوني الديني اليهودي العازم على احتلال غزة واستيطانها كجزء من الدولة اليهودية بين النهر والبحر.

ذلك في ظل دعمٍ سافر من الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب، زعيم الصهيونية الدينية المســيحية العالمية المنسجمة تمامًا مع فكر الصهيونية الدينية اليهودية في إسرائيل والعالم.

لتنفيذ المرحلة الأولى، وهي التهجير الطوعي، نشرت قيادة الجيش الإسرائيلي خطة كاملة تتضمن عدة خطوات:

الأولى: إقامة مديرية التهجير الطوعي.

الثانية: إنشاء سجل مدني وأمني دقيق للراغبين في الهجرة.

الثالثة: الاتفاق مع دولة ثالثة لاستيعاب المهجرين.

الرابعة: تجهيز المعابر لاستقبال الآلاف.

الخامسة: تنظيم سفريات فعالة للوصول إلى المعابر.

السادسة: الخروج والسفر من معبر كرم أبو سالم ومطار رامون وميناء أشدود.

الإعلام الإسرائيلي يتحدث عن هجرة مئات الآلاف، ويشير إلى أن أحد أهداف الحرب كان جعل الحياة مستحيلة في قطاع غزة، مما لا يترك أمام أهلها سوى خيار الهجرة والهروب (**مخول** – 2 / 2 / 2025)، لكن هذا التوقع كما هذا المشروع أساسًا، لا يأخذ في الاعتبار تمسّك الفلسطينيين بأرضهم وإصرارهم على البقاء مهما كانت التضحيات، كما تبيّن مع عودة نصف مليون نازح إلى شمال قطاع غزة فور الإعلان عن وقف إطلاق النار، وجرى ذلك على الرغم من أن المنطقة تحولت إلى ركام، جراء الحرب الإسرائيلية المدمرة على القطاع.

الفرع الثاني: في السياق العربي والدولي:

لقد أثار، إعلان الرئيس الأمريكي ترامب، أن بلاده ستسيطر على قطاع غزة وتمتلكه بعد تهجير أهله وتوطينهم في عدة دول، ردود فعل عربية ودولية واسعة النطاق تُجمع على رفض التهجير.

أولًا: الإطار العربي الفلسطيني:

لا شك بأن الدول العربية جميعها ترفض رفضًا قاطعًا وحاسمًا أي فكرة لتهجير الفلسطينيين، بل إن مثل هذه الفكرة غير قابلة للنقاش لدى الدول العربية، كما الإسلامية، من حيث المبدأ. وبالتالي كان رد الفعل المباشر والقوي إثر إعلان ترامب يتتالى من مختلف

العواصم العربية، بدءًا من الرياض وعمان والقاهرة وبشكل واضح وقاطع.

وهذه المواقف التي تنبع من المبدأ القومي الراسخ بدعم الحقوق الفلسطينية وإسناد كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة أرضه وبناء دولته، وهو المبدأ الرئيس والأساس في الموقف والالتزام العربي، كما تنبع هذه المواقف أيضًا من كون موضوع التهجير يشكّل تحديًا صارخًا للأمـــن القومي العربي، بما في ذلك الدولة القطرية وخاصة دول الجوار، وفي مقدمتهـــا الأردن ومصر، التي وضعت من تنفيذ التهجـــير بمرتبة التهديد المباشر للأمن القومي والعدوان السافر الذي سيُواجَه بما يقتضيه.

وإذا ما كانت الدول العربية لا تودّ اســـتعجال التصادم مع سياسات ترامب، فإنها تُدرك حقيقـــة أبعاد ومخاطر خطة ترامب الكارثية للشـــعب الفلســـطيني وفي المنطقة بأسرها، وهي تُـــدرك أن ما قاله ترامب عمليًّا هو أن الفلســـطينيين ليس لهم حق على أرضهـــم ولا حق تقرير المصير، فهـــم بنظره مجرد أفراد يمكن نقلهـــم من بلادهم إلى بلاد أخرى، إدراكها لانعكاســـات ذلك على أمن واستقرار دول الجوار المهددة بكارثة التهجير، خاصة الأردن ومصر.

إن هـــذا المقترح الأمريكي يحمل في طيّاته العديد من الارتدات العكســـية، التي قد تدفع الإقليم إلى حالة مزمنة من عدم الاســـتقرار، تفضي إلى حروب شاملة ومفتوحة، كما يرى **د.خالد عكاشة مدير مركز الفكر والدراسات الإستراتيجية المصري (عكاشة 26 / 2 / 2025)**.

وعـــلى الرغم من المعارضة الأردنية الحازمة، والرفض المصري القاطع للفكرة، عاد ترامب وكـــرّر مقترحه ودعوته لمصر والأردن وأطراف أخرى للمشـــاركة في مشروع «نقل» الســـكان من غزّة، ملوّحًا باســـتخدام الضغوط المتعددة، خاصة المالية، ويظهر جليًّـــا أن أقوال ترامب لم تكن زلّة لســـان، وهي في حقيقتها صـــدى عالٍ لما يهمس به

نتنياهو ومَنْ حوله.

يقول ترامب في العلن ما قاله بايدن قبله في اتصالات سرية، أدارها في تشرين الأول / أكتوبر 2023، كما سبقت الإشارة، وهدفت إلى الضغط على مصر للقبول بفتح أبواب التهجير إلى سيناء، وحملت معها إغراءات بإلغاء قسم كبير من ديون مصر الخارجية. وقد فعلت الإدارة الأمريكية السابقة ذلك كمبعوثة للقيادة الإسرائيلية، التي كانت مهووسة بمشروع التهجير، لكن الرفض المصري الحاسم حال دون تنفيذ التهجير (**د.زحالقة**–29 / 1 / 2025).

وردًّا على ذلك، كما ينقل زحالقة، حاول بعض الوزراء من حزب الليكود إقناع نتنياهو باستغلال «فرصة» السابع من تشرين الأول / أكتوبر والتعاطف العالمي مع إسرائيل (حينها) للقيام بتهجير أهالي غزة. وكان نتنياهو مقتنعًا قبلهم، لكنّه أحجم عن التنفيذ، خوفًا من انهيار السلام مع مصر، ودفع بالدبلوماسية الأمريكية إلى القيام بدور «وسيط التهجير».

مصر، كما هو معروف، رفضت المشروع وأغلقت باب التهجير بإحكام، فدار نقاش في القيادة الإسرائيلية بين من دفعوا باتّجاه التهجير، حتى بثمن قطع العلاقات مع مصر «عشر سنوات»، لكن نتنياهو خشي الدخول في هذه المغامرة (**د.زحالقة**– 29 / 1 / 2025).

لقد فشلت الحكومة الإسرائيلية في تحقيق التهجير، واستمرت في تنفيذ الإبادة الجماعية. وفي منطق الجريمة الإسرائيلي «لو كان تهجير لما كانت إبادة»، كما ذكر تقرير إسرائيلي.

لتكون محصلة الوضع كما هو قائم، إن لم ينفذ التهجير فإن حرب الإبادة ستستمر دون هوادة وبغطاء ودعم أمريكي مطلق بجباية ثمن باهظ، جوهره تصفية القضية الفلسطينية.

لكن مصر والدول العربية ومعها السلطة الفلسطينية، تعمل جاهدة لمواجهة خطط التهجير وإنهاء حرب الإبادة، من خلال إدامة وقف الحرب على قطاع غزة باستمرار الهدنة الحالية، واستكمال مراحلها، بما يشمل تبادل الأسرى والرهائن وتكثيف الإغاثة والإيواء وبدء عملية إعادة الإعمار، في إطار التصدي لخطة ترامب وحرب الإبادة الإسرائيلية بتوفير البدائل المنسقة دوليًّا وإعادة مسار آفاق السلام.

في هذا السياق، وعلى خلفية إعلان ترامب بدء حراكٍ عربي حثيث لبلورة موقف عربي جماعي ومنسق لرفض التهجير؛ مع إبقاء نوافذ التواصل مع الإدارة الأمريكية الجديدة مفتوحة تمسكًا وحفاظًا على جهود تحقيق السلام وفق الرؤية العربية وعمادها حلّ الدولتين وإعادة إعمار غزة دون تهجير، وذلك بعقد قمة عربية غير عادية تتبنى مشروع خطة بديلة لطروحات ترامب. وهو الأمر الذي تم تحقيقه بعقد القمة في الرابع من آذار / مارس 2025.

حيث تبنّت القمة العربية المبادَرَة المصرية المنسقة مع فلسطين وخطَّتَها التي سبق عرضها، ومع بعض الدول العربية، وأصبحت خطة عربية تشمل مراحل الإعمار المتعددة مع عدم تهجير السكان بكلفة تقديرية تصل إلى 53 مليار دولار، حيث كان الموقف – والرسالة العربية الأهم في هذه القمة – هو الرفض المطلق للتهجير الذي طرحه ترامب، واقتراح خطة عربية بديلة تعالج موضوع الإعمار دون تهجير، وآليات توفير التمويل اللازم بإنشاء صندوق تمويل دولي بإشراف دولي، وعقد مؤتمر دولي للإعمار في القاهرة، فيما تتولى لجنة إدارة القطاع والإشراف على الإعمار لفترة انتقالية بالتزامن مع العمل لتمكين السلطة الفلسطينية من العودة إلى القطاع.

وفي حين رحّبت دول العالم والمنظمات الدولية بالمبادرة العربية، إلا أنّ إسرائيل والولايات المتحدة سارعتا إلى رفضها، وقد صدر بيان عن مجلس الأمن القومي

الأمريكي في اليوم التـــالي لإعلان الخطة في الخامس من آذار / مارس، يقول إن الخطة العربية لا تعالج الواقع القائم. غزة غير صالحة للسكن حاليًّا والرئيس ترامب يتمسك برؤيته لإعادة بناء غزة خالية من حماس.

وهنا، لابد من التأكيد على أنه ورغم تباينات في وجهات نظر أو مواقف واجتهادات لدول عربية بشـــأن موضوعات فلســـطينية داخلية، غير أن الموقـــف العربي الجماعي والموحد يتمحور دون أي تباين حول دعم وإســـناد حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاســـتقلال وبناء دولته المســـتقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أرضه المحتلة سنة 1967 (بـــما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافيـــة واحدة) بإنهاء الاحتلال شرطًا لتحقيق السلام العادل والدائم بالمنطقة.

من أجل ذلك، وبعد تحديد موعد عقد القمة العربية بالقاهرة في الرابع من رمضان، عملت مصر على إعداد مشروع قرار القمة، وفي صلبه الموقف والخطة العربية لاستلام غزة وإعادة إعمارها دون تهجير ســـكانها، وذلك بتنســـيق مع عدد من الدول العربية والســـلطة الفلســـطينية. وقد تقدّمت السلطة الفلســـطينية بمشروع خطة إعادة إعمار وإدارة غزة بتكليف لجنة إســـناد لإدارة غزة وإنشاء صندوق مالي لإعادة الإعمار. وهي الخطة المنســـقة مع مصر، حيث أكدت القاهرة إعدادها لخطة إعادة الإعمار المكونة من ثلاث مراحل، هي عمليات التعافي المبكر، ثم إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، يليها البدء في المســـار السياسي تمهيدًا لحلّ الدولتين مع بقاء الفلسطينيين على أرضهم كركيزة أساســـية لإعادة الإعمار (**صحيفة المصري اليـــوم**: 26 / 2 / 2025). وبالفعل عقدت القمة وصـــدرت عنها عدة قرارات أهمها تجديد طرح مبادرة الســـلام العربية ورفض التهجير واعتماد الخطة المقدمة من مصر بالتنسيق مع فلسطين لإعمار غزة.

وتعتمد الســـلطة في خطتها عـــلى حكومتها ضمـــن إطار وطنـــي، و«تهدف هذه

الترتيبات إلى اســتعادة الخدمات الأساســية خلال مرحلة الإغاثة والدعم الإنساني، والانتقال لاحقًا إلى التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وذلك ضمن رؤية سياســية شاملة تؤكد الاعتراف بدولة فلسطين وتسعى إلى تعزيز سيادتها على كامل أراضيها من خلال إدارة موحدة تحت إشراف الحكومة الفلســطينية»، ويلاحظ أنها تســتبعد أي مشاركة لحركة حماس فيها.

يمكن إيجاز الخطة الفلسطينية بالآتي:

1 – تتطلب إدارة شؤون قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية وضع ترتيبات حكومية ضمن إطار وطني شــامل وعمــلي. يجب أن تأخذ هذه الترتيبــات في الاعتبار الظــروف الخاصة بقطاع غزة، وذلك بعد الدمار المنهجي واســع النطاق الذي شــهده في مختلف القطاعات، مع ضمان توحيد الجهــود مع الضفة الغربية تحت مظلة إدارية واحدة لكامل أراضي دولة فلسطين.

2 – سيتم تشــكيل فريقين وطنيين، لكل منهما مسؤوليات واضحة ومحددة توكلها الحكومة الفلســطينية. يعمل هذان الفريقان بالتنســيق الكامــل مع الوزارات والجهــات ذات الصلة. الفريــق الأول هو الفريق الوطني لإعــادة إعمار غزة (برئاســة وزير التخطيــط)، والفريق الثاني هو الفريــق الوطني لدعم المجتمع (برئاسة وزير التنمية الاجتماعية).

3 – في هذا الســياق، ستقوم الحكومة بممارســة كامل صلاحياتها ومسؤولياتها في قطاع غزة وفقًا للقانون الأساسي والقوانين المعمول بها، كما هو الحال في الضفة الغربية. وستدعو جميع الأطراف إلى تسهيل عملها دون عوائق وتمكين الحكومة من أداء دورها بشــكل كامل. بناءً على ذلك، ستســتأنف وزارات ومؤسسات الحكومة الفلسطينية مسؤوليتها الكاملة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين،

والإعداد لعملية إعادة الإعمار، وتنشيط الاقتصاد.

4 – ستعمل الحكومة على حشد الدعم الدولي اللازم، بالإضافة إلى التركيز على إعادة بناء وتوحيد الأنظمة الإدارية والقضائية، وضمان الترتيبات الضرورية للحفاظ على الأمن وإدارة الحدود والمعابر. سيتم ذلك بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية، والاتحاد الأوروبي، وشركاء دوليين آخرين، مع الالتزام الكامل بأحكام القانون الأساسي والقوانين المعمول بها.

5 – ستعتمد الحكومة سلسلة من الإجراءات التنظيمية والإدارية لتعزيز العمليات المؤسسية، مستندة إلى الموظفين الميدانيين الحاليين الذين تديرهم الوزارات المعنية، بالتنسيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. سيساهم هؤلاء الموظفون في ضمان التنفيذ الفعّال لهذه الإجراءات، مما يمكّنهم من البدء فورًا في المهام الموكلة إليهم، وضمان انتقال سلس ومستدام للعمل ضمن إطار مؤسسي موحد.

لكن وبالمقابل، فإن الموقف الإسرائيلي المعلن هو تدمير قدرات حماس العسكرية والسلطوية، وفي الوقت نفسه عدم السماح لعودة السلطة الفلسطينية بأي شكل إلى قطاع غزة، بما يكرس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الواضح أن نتنياهو والحكومة الإسرائيلية لا تمتلك ولا تطرح أي خطة بأن غزة وما بعد غزة، بقدر ما يواصل نتنياهو تأكيده بهدف تحقيق النصر الكامل – كما يسميه – وضمان أن غزة لا تشكل خطرًا على إسرائيل في المستقبل، كما كرّر ذلك أمام مؤتمر إيباك الأخير. (وكالات الأنباء بتاريخ 26 / 2 / 2025)، مجدّدًا دعمه لخطة ترامب بقوله «نحن ندعم خطة ترامب للسماح لسكان غزة بحرية مغادرة غزة.. 150 ألفًا من سكان غزة غادروا القطاع بالفعل خلال الحرب.. لماذا لا نعطيهم خيار المغادرة؟ لماذا لا ندعهم يختارون أين يريدون أن يكونوا؟ خطة

ترامب يجب أن تحظى بالدعم ويتم تنفيذها».

أما معسكر المعارضة الإسرائيلي، فقد عبّر عنه زعيم المعارضة لابيد بخطة بديلة، خلاصتها سيطرة مصرية على قطاع غزة. الأمر الذي رفضته مصر بقوة على الفور.

في خطاب ألقاه زعيم المعارضة يائير لابيد في واشنطن، أكد أن الحل لغزة يجب أن يشمل إسقاط حكم حماس دون احتلال إسرائيلي. وقدّم مخططه الذي وصفه بأنه «خطة مكملة» للمبادئ التي طرحها الرئيس ترامب. وقال: قدّم لابيد خطة لمرحلة ما بعد الحرب في غزة، في كلمته في معهد أبحاث Foundation for Defense of Democracies بواشنطن، تقضي بنقل مسؤولية القطاع إلى مصر لمدة 15 عامًا مقابل شطب الدَّيْن الخارجي لمصر البالغ 155 مليار دولار.

وأوضح أنه عرض خطته على أعضاء مجلس الشيوخ ومسؤولين في البيت الأبيض، مؤكدًا أنها تتماشى مع المبادئ التي طرحها الرئيس ترامب في الأسابيع الأخيرة.

وقال لابيد: «بعد قرابة عام ونصف من القتال، يُفاجأ العالم بأن حماس لا تزال تسيطر على غزة. لم تقدم الحكومة الإسرائيلية الحالية بديلًا حقيقيًّا. لأسباب سياسية، ودينية، وأحيانًا ميسيانية، فشلت حكومة نتنياهو في اتخاذ خطوات لإنشاء إدارة فعالة في غزة من شأنها إقصاء حماس.»

وأكد أن الحل يجب أن يشمل إسقاط حكم حماس دون احتلال إسرائيلي، ومنع الفوضى المستمرة التي تشكل تهديدًا أمنيًّا على إسرائيل. كما شدّد على أن الأزمة الاقتصادية في مصر تهدد استقرار المنطقة بأكملها.

تفاصيل الخطة

- المرحلة الأولى:

إتمـــام صفقة تبادل الأسرى ووقـــف إطلاق النار، مع بقاء إسرائيل مســـيطرة على «المنطقة العازلة» الحالية.

- المرحلة الثانية:

إصـــدار قرار من مجلس الأمـــن الدولي يمنح مصر تفويضًا لإدارة غزة، بما يشـــمل الإدارة المدنية والأمن الداخلي.

السيطرة المصرية على غزة ستكون «مؤقتة» بهدف نقلها لاحقًا إلى السلطة الفلسطينية بعد تنفيذ إصلاحات.

- إعادة إعمار غزة:

سيتم تحت إشراف مصر وبمشاركة السعودية ودول اتفاقيات أبراهام.

ستستثمر الولايات المتحدة في غزة بالتعاون مع مصر بناءً على خطة ترامب.

يُسمح لسكان غزة الراغبين في المغادرة بالسفر إلى الدول التي تستقبلهم.

- الأمن:

تلتزم مصر بمنع تهريب الأســـلحة، وتدمير الأنفاق، والقضـــاء على البنية التحتية الإرهابية المتبقية.

إنشاء آلية أمنية مشتركة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لمواجهة التهديدات الأمنية الفورية. (انظر: الشرق للأخبار: لبيد يقترح تولي مصر إدارة غزة مقابل إسقاط ديونها. 25 فبراير 2025).

هــذه الخطة التي رفضتها مصر فــور إعلانها، تؤكد مدى التماهــي الإسرائيلي من الحكومــة والمعارضة مع خطة ترامــب، وفي الأصل موقع التهجــير وتصفية حقوق الشــعب الفلســطيني لدى إسرائيل حكومةً ومعارضةً ومدى التوافق الإسرائيلي على مواصلة الحرب على الشعب الفلسطيني.

وفي الحقيقة، لا تظهر في الأفق هذه الأثناء وخلال فترة ترتيبات الهدنة القائمة حاليًّا أية خطط توافق عليها إسرائيل لإعادة بنــاء بيوت يعود إليها لاجئو الخيام داخل غزة مــن جديد، بل يبدو أن الاتجاه ينحو نحو إبقاء فلســطينيي غزة دون مأوى وتجويعهم لفــرض عملية «الترحيــل الطوعي» عليهم، كما تســميه إسرائيل، كــما توجد خطط واضحة للســيطرة بوســائل مباشرة وغير مباشرة على حدود القطاع مع مصر وتفريغ شمال القطاع كلية من فلسطينييه عبر التجويع والتعطيش ومنع إعادة الإعمار.

بل أبعد من هذا، فلم يعد الإسرائيليــون ولا الأمريكان يتحدثون عن حق العودة للاجئين الفلســطينيين منذ عامي 1948 و1967، بل عــن مخططين ذوي صلة، يقضي الأول منهما بتدمير المخيمات في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لإنهاء صفة اللاجئ وما يرتبط به من إخراج وكالة غوث وتشــغيل اللاجئين عن الشرعية، كونها الهيئة الدولية التي تُبقي قضية اللاجئين الفلسطينيين حيّة.

أمــا الثاني، فيقضي بخلق وتنفيذ عمليات ترحيل جديدة تخلق حالات لجوء جديدة لتعزيز الإبادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

وهنا، لا يقف فلســطينيو 1948 بمنــأى عن خطط الإبادة المذكــورة، والخيارات الصهيونية أمامهم واضحة، فإما إبداء الولاء الكامل للدولة الصهيونية والقبول بوضع دوني داخلها من خلال الخضوع لكل القوانين العنصرية ضدهم وقبولها، وإما الرحيل، وإما المقاومة التي من خلالها سيقتلون. (**مخول** 21 / 2 / 2025)

يقــرأ اليمين العقائدي أن الغاية من دعوة ترامب لنتنياهو لزيارة واشــنطن إنما هي «تحريك المســار السياسي». فيما يطرح هذا اليمين تصوّره لمسارٍ كهذا بتأكيده أنه «ما دام الحديث عن تهجير العرب من غزة... فماذا ســيمنع من تهجير عرب يهودا والسامرة» باعتباره أكبر تجمّع فلسطيني كياني»، بأنهم وفقًا لمعايير ترامب «يعيشون في منطقة شائكة تخضع للعنف، ومن حقهم العيش بأمــان في مكان مؤاتٍ بعيدًا عن المعوقات والثورة والعنف»، كما كتب المحلل السياسي ميخائيل شبيربر من «منتدى يهودا والسامرة».

السياق الدولي:

كما هو الموقف العربي الرافض رفضًا قطعيًّا لفكرة التهجير، فإن إجماعًا دوليًّا واسعًا يتخــذ نفس الموقف برفــض التهجير، وقد عبّرت الكثير مــن دول العالم عن مواقفها الرافضة فور إعلان ترامب عن خطته، بما في ذلك الدول المؤثرة في النظام الدولي، ليس فقط من مدخل دعم حقوق الشــعب الفلســطيني والتضامن معه ومع حقه في تقرير مصيره، وإنما أيضًا على أساس تدعيم قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وحماية النظام الدولي نفسه من مثل هذه الجرائم متكملة الأركان وتداعياتها على السّلم والأمن والاســتقرار في المنطقة والعالم. كما أن هناك الكثير مــن الأصوات الوازنة في عواصم العالم، بما فيها الأوروبية، بدأت ترتفع مطالبة بإعادة تقييم اتجاهات العلاقات الدولية والنظام الدولي الراهن، وتبحث لها عن مرســى في محيط مضطرب عالي الموج، وكأن العــالم أمام تهديدات ترامب وسياســاته المعلنة بدأ يســتحضر مواقفه الضعيفة وعجــزه الفاضح في التصدي لجريمة الإبادة الجماعية بغــزة ووقفها على أكثر من 450 يومًا، كما بدأ يتساءل إذا ما كان تفريطه اليوم بقطاع غزة وتهجير أهلها وتصفية القضية الفلســطينية بتصفية حقوقه الوطنية ســيفتح أبوابًا لم تكن متوقعة يومًا لتدخل دهاليز الإخفاء القسري والغياب الكلي جغرافيًّا وشعوبًا ونظمًا وطنية وإلى منظومات عالمية.

فهل سيطول اليوم غزة وغدًا كندا وبنما وأوكرانيا؟

وفيما يأتي إيجاز لمواقف عدد من الدول التي صدرت مباشرة بعد إعلان ترامب وفقًا لوكالات الأنباء، وكما لخصها **نايف زايداني للعربي الجديد: في 5 / 2 / 2025.**

وذلك كنماذج للمواقف الدولية وليس حصرًا لها، خاصة وهي مازالت تتأكد وتتكرر وتتسع في بريطانيا، قال رئيس الحكومة البريطانية كير ستارمر، في أعقاب تصريحات دونالد ترامب، «إن شعب غزة يجب أن يُسمح له بالعودة إلى دياره»، ويجب أن تكون المملكة المتحدة «معهم» في إعادة البناء على الطريق إلى حل الدولتين.

من جانبه، علّق وزير الخارجية، ديفيد لامي، في مؤتمر صحافي في كييف قال «لقد كنا دائمًا واضحين في وجهة نظرنا، إنه يجب أن نرى دولتين، ويجب أن نرى الفلسطينيين قادرين على العيش والازدهار في وطنهم في غزة، في الضفة الغربية. هذا ما نريد الوصول إليه، وسنلعب دورنا في دعم إعادة الإعمار، بالعمل جنبًا إلى جنب مع السلطة الفلسطينية والشركاء الخليجيين والعرب. وهذا هو الضمان لضمان مستقبل للفلسطينيين في وطنهم».

ورفضت **فرنسا،** تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن سيطرة الولايات المتحدة على غزة، بعد إعادة توطين سكان القطاع في أماكن أخرى، قائلة إن ذلك انتهاك للقانون الدولي، ويؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية كريستوف لوموان في بيان: «فرنسا تكرر معارضتها لأي تهجير قسري للسكان الفلسطينيين في غزة، الذي من شأنه أن يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي، وهجومًا على التطلعات المشروعة للفلسطينيين».

وأضاف لوموان «إن مستقبل غزة يجب ألا يكون في إطار سيطرة دولة ثالثة، بل في إطار دولة فلسطينية مستقبلية».

في إسبانيا، وصف رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز (**وكالات الأنباء** 19 / 2 / 2025) خطة ترامب للاستيلاء على غزة وتهجير الفلسطينيين بأنها غير أخلاقية، وقال بمؤتمر صحفي بمدريد «هذا غير أخلاقي ويتعارض مع القانون الدولي، غزة ملك للفلسطينيين وهي جزء من دولة فلسطين المستقبلية، وأي محاولة لتهجير الفلسطينيين سيكون لها تأثير مزعزع للاستقرار إقليميًّا وعالميًّا».

وأعلنت **الصين** أنها تعارض النقل القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان ردًّا على سؤال عن خطة ترامب في مؤتمر صحافي دوري «لقد أكدّت الصين دائمًا أن الحكم الفلسطيني للفلسطينيين هو المبدأ الأساسي للحكم في غزة بعد الحرب، ونحن نعارض النقل القسري لسكان غزة».

وفي **ألمانيا**، وزيرة الخارجية بيربوك نشرت بيانًا، جدّدت فيه موقف بلادها الرافض لتصريح ترامب بخصوص مستقبل غزة، وأكدت تشبثها بحل الدولتين وبأن غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ملك للفلسطينيين وتشكل الأساس لدولة فلسطين المستقبلية، واعتبرت أن تهجير السكان المدنيين الفلسطينيين من غزة لن يكون أمرًا مقبولًا فحسب، بل يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي، ومن شأنه أيضًا أن يؤدي إلى معاناة جديدة وكراهية جديدة.

الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش ينظر إلى خطة ترامب بمسافة أبعد، وفي لقاء له مع الوفد العربي برئاسة المندوب الدائم لدولة الكويت في إطار خطة التصدي العربية لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني، أكد أنه يتابع باهتمام كبير التطورات، وجدّد التأكيد على دعمه للتحركات العربية بشكل كامل، لافتًا من جهة أخرى إلى القلق من خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي وسعيه لاستئناف الحرب من جديد تحت أي

ذريعة لأجل استكمال ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل بعد الانتهاء من غزة مباشرة، مشدّدًا على وجوب تجنب ذلك مع ضمان ارتباط غزة بالضفة الغربية للحفاظ على حلّ الدولتين، على الرغم من أن حدوث ذلك ليس باليسير، مؤكدًا أن مخاوفه هي التهجير القسري والتطهير العرقي للشعب الفلسطيني من أرضه والاستحواذ على غزة بقوة الأمر الواقع، إلى جانب فرض ضم الضفة الغربية تحت أي ذريعة أخرى (**بعثة نيويورك** 17 / 2 / 2025).

خلاصة:

لقد وضع غوتيريش يده على مكامن التهديد والخطر لمرحلة قادمة مليئة بالغموض والتحديات في ظل قيادة ترامب ومشاريع حكومة نتيناهو واليمين الإسرائيلي، ليس فقط بفلسطين، وإنما بالمنطقة، في إطار مخطط نتنياهو لإعادة صياغة الشرق الأوسط، خاصة وأن الحرب على غزة والضفة الغربية لم تنتهِ بعد، قد تبدو خطة ترامب غير مكتملة الفصول، وقد تكون أداة لتوليد خطة بديلة وقد تنجح كليًا أو جزئيًا أو تفشل بأهدافها المعلنة، خاصة في ظل ما يكرره أركان إدارته من كون الخطة لتحفيز التفكير خارج الصندوق، وخاصة من الجانب العربي، كما أعلن ويتكوف مبعوثه للسلام في الشرق الأوسط.

الأمر الذي يدعمه ويؤكده وزير الخارجية الأمريكي روبيو صراحة بقوله إن إعلان ترامب موجّه للدول العربية بهدف استدراج موقف عربي يحتوي موضوع غزة، وفي تقرير لصحيفة نيويرك تايمز جاء فيه أن جولة روبيو، وهي الأولى كوزير خارجية في الشرق الأوسط، تأتي في وقت يهيمن فيه مقترح ترامب لتهجير الفلسطينيين من غزة، وقد تناولت جولته في محطته الأولى في القدس مع نتنياهو مناقشة مقترح ترامب لاستملاك الولايات المتحدة قطاع غزة وتهجير سكانه وبناء ريفييرا الشرق الأوسط.

وأضاف التقرير إن هذا المقترح المثير للجدل كان في مقدمة الموضوعات التي بحثها روبيو في جولته، رغم أن المقترح غامض ويثير الجدل.

ونقل التقرير عن روبيو قوله «إن المقترح هو تكتيك تفاوضي يهدف إلى دفع الدول العربيــة لتحمّل المزيد من المســؤولية عن الفلســطينيين بعد إدانــة العرب ورفضهم المقترح»، وقال إن الرئيس يحاول ببســاطة خلق رد فعل تحريك الدول الأخرى لتقديم المزيد من المساعدة لغزة بعد الحرب.

وأورد التقرير مــا قاله روبيو في مقابلة إذاعية الأســبوع الماضي أن مقترح الرئيس ترامب ليس هدفًا متماســكًا أو ملموسًــا بقدر ما كان قنبلة دبلوماســية استهدف فيها الدول العربية، وتابع قوله «كل الدول العربية تقول إنها تهتم بالفلســطينيين لكن ولا واحدة منها تريد أخذ الفلسطينيين»، ومن هنا قال الرئيس «سنسيطر على غزة وسننقل الناس إلى مكان آخر، وهي الخطــة الوحيدة الموجودة الآن، ولو كان لأي طرف خطة أفضل ونأمل أن يكون له، ولو كان لدى الدول العربية خطة أفضل، فهذا عظيم، وإن أي خطــة عربية يجب أن تتضمن كيفية تنفيذ المهمــة الضخمة لإعادة إعمار غزة ونشر قوات متعددة الجنســية لمحاربة ما تبقى من حماس». (خطــة ترامب لغزة تدفع القادة العرب لطرح خطة بديلة خاصة بهم) (**صحيفة نيويورك تايمز تاريخ** 15 / 2 / 2025).

ويُذكر هنا أن ترامب نفســه أكد بمقابلة مع فوكس نيوز أن خطته بشأن غزة جيدة، وأضاف «لكن لن أفرضها وســأكتفي بالتوصية بها»، متسائلًا عن كيفية تخلي إسرائيل عن غزة ذات الموقع الرائع..

والسؤال يوصي بخطته لمن؟

الســؤال، فيما إذا كان ترامــب وإدارته يملكون القدرة الفعلية والســطوة الحقيقية لفرض مشروع التهجير، وإلى أي مدى يرون فيه حلًّا قابلًا للتطبيق. وهل فعلًا تشكل

تصريحات ترامب وعدًا جديدًا بمنزلة وعد بلفور؟ (**مخول** – 2 / 2 / 2025).

وللإجابة على هذه التساؤلات، لا بد من التنويه الى أن مشروع ترامب ورغم مقبوليته ودعمه من الغالبية الساحقة من القيادات السياسية الإسرائيلية، إلا أن معظم هذه القيادات تؤمن بأنّه غير قابل للتنفيذ في ضوء المعارضة الأردنية والمصرية والرفض الفلسطيني المطلق. فيما ويبقى الخلاف الحقيقي في إسرائيل حول تهجير أهالي غزة، هو بين من ينادون بالتهجير الفوري مهما كان الثمن، ومن يدعون إلى تجميده ريثما تنشأ الظروف المواتية. لقد كانت هذه المواقف قائمة قبل تصريحات ترامب التي جاءت لتدعم الاعتقاد بإمكانية تطبيق الترانسفير بمساندة فعّالة من القوة الأكبر في العالم. وكان نتنياهو قد صرّح في اجتماع لكتلة حزب الليكود في الكنيست بأن «مشكلتنا ليست بعدم السماح بخروجهم، وإنما أن تكون هناك دول مستعدة لاستقبالهم». ويبدو أن نتنياهو لم يكتفِ بهذا الكلام وعمل في الكواليس في الإدارة الجمهورية الجديدة، لجعل ترامب حامل لواء التهجير وممثله الرسمي.

لكن ترامب يقول إنه فوجئ برفض مصر والأردن للخطة، مع أن الولايات المتحدة تقدم لهما المليارات من الدولارات، جازمًا أن غزة لم تعد صالحة للعيش، وإذا ترك الخيار لأهلها فسوف يتركونها..

صحيح قد لا يُقدِم ترامب على فرض خطته لتهجير غزة وضم الضفة، غير أنه منح نتنياهو تفويضًا كاملًا وبدعم أمريكي مطلق لتنفيذ ما يريد وما يوصي به ترامب تحت مظلة حمايته. وهذا لا يعني تبادلًا لكرة التهجير بين نتنياهو وترامب وإنما تكامل في الأدوار بلعبة الحسم الآتية.

لذلك، لا ينبغي التقليل من خطورة التهديد الإسرائيلي، إذ ترى القيادة الإسرائيلية الحالية القادمة، سواء كانت الحكومة برئاسة نتنياهو أو بينيت ومعهم حوالي 70٪

من الإسرائيليين أن الصراع وصل إلى مرحلة الحسم، لذا تسعى إسرائيل لاستغلال سنوات حكم ترامب لتستكمل إنجاز مشروعها بدءًا بغزة، لكن الهدف الرئيس هو الضفة الغربية، بتعدد أساليب وأدوات الحسم، ومنها بالضرورة الترانسفير والتهجير القسري أو الطوعي الذي يمارس على الأرض نحو سقف أقل ارتفاعًا من سقف صفقة القرن.

لكن ومع كل ما تقدم، فإن ما يمكن استخلاصه أن خطة ترامب التي تتفاوت التقديرات بشأن جديتها وإمكانية تنفيذها قد بدأت فعلًا بتحقيق بعضٍ من أهدافها ونتائجها، من قبيل نقل جدول الاهتمام والتركيز العالمي والإقليمي من متابعة نتائج حرب الإبادة على قطاع غزة بكل أبعادها، إلى التركيز على إعادة إعمار غزة وإعفاء إسرائيل من تبعات مسؤولياتها، فقد أسدلت الخطة ستارًا سميكًا على مسرح حرب الإبادة، مع أنها المتابَعة قضائيًّا أمام كل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية، كما نقلت موضوعها من مسؤولية إسرائيلية إلى مسؤولية عربية بامتياز، ولربما مشكلة عربية.

كما أباحت الخطة التهجير والضم، واستباحت الحقوق الفلسطينية، بل وتقدمت خطوات إلى الأمام في تقويض المرجعية القانونية الدولية الضامنة للحقوق الفلسطينية، ووضعت أساسًا جديدًا، خلاصته أن أي تسوية للقضية الفلسطينية باستثناء التهجير ستكون إنجازًا.

في هذا السياق، نستخلص أن ترامب قد وضع على الطاولة ورقة جديدة، ليجبر الجميع على التعامل معها، فمن يدعمها يُطلب منه دفع ثمنها، ومن يعارضها ويطلب إلغاءها، عليه أن يقدّم تنازلًا مقابل ذلك. وبهذا الاتجاه يحذّر زحالقة من أنه وإذا سلمنا بأن الهدف المركزي للسياسة الأمريكية الحالية في المنطقة هو التوصل إلى «صفقة كبرى»

مع المملكة العربية السعودية؛ تشمل تطبيعًا مع إسرائيل، في إطار توسيع اتفاقات السلام الإبراهيمي، فإن وقف الحرب والتراجع عن مشروع الترانسفير سيُعرضان كمكسب من هذا التطبيع، (**د.زحالقة** – 6 / 2 / 2025)، في حين كان الموقف السعودي قبل طرح مسألة التهجير يشترط التطبيع بإقامة الدولة الفلسطينية على خطوط حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، الموقف الذي لن تتراجع عنه المملكة العربية السعودية من باب التمسك بهذا الموقف القومي الثابت، وحتى لا يتكرر ما حدث في سياق اتفاقيات التطبيع الإبراهيمية عام 2020 عندما كان تبرير التطبيع لوقف ضم الأغوار.

إن حجر الزاوية في إفشال مشروع التهجير الإسرائيلي- الأمريكي، هو موقف صلب لا يتزحزح للثلاثي مصر والأردن وفلسطين، وفي هذا الموقف الثابت دعمٌ مباشر للموقف السعودي المبني على أساس فتح المسار السياسي الذي يجسّد إقامة الدولة الفلسطينية بإنهاء الاحتلال شرطًا للتطبيع والسلام بالمنطقة.

ووجب التحذير من تصريحات مسؤول إسرائيل رفيع المستوى (بالعادة القصد هو نتنياهو) بأن مقترحات ترامب هي جزء من مخطط واسع النطاق، ستظهر نتائجها عمّا قريب. يبدو أننا أمام تفاهمات إستراتيجية وتكتيكية بين ترامب ونتنياهو في ملفات كثيرة، وفي مقدمتها تصفية قضية فلسطين بالقتل والتهجير والتهميش والإبادة السياسية (**زحالقة** – 29 / 1 / 2025).

بمعنى إمكانية تحويل تصريحات ترامب إلى مشروع حقيقي قابل للتطبيق، الأمر الذي لن يحدث إلا إذا أتاح لها الواقع العربي، ومن ضمنه الفلسطيني ذلك. فتصريحات ترامب كما الأمر بالنسبة إلى وعد بلفور، ليست قضاء وقدرًا، ثم إن تصريحات بلفور إياها لم تكن لتقيم دولة يهودية في فلسطين لولا المشروع الصهيوني المنظّم ودعم الاستعمار العالمي والظرف الدولي في حينه. (**مخول** – 2 / 2 / 2025)

وحول نوايا ترامب وتصريحاته، قالت المحامية الدولية الإسرائيلية البريطانية / نومي بار- ياكوف، في حوار مع صحيفة إيطالية «نحن أمام طريقة فظيعة في إدارة السياسة الخارجية، أي نشر الفوضى، باعتباره رجلًا قويًّا وقادرًا على كل شيء في العالم، ثم رؤية ما يمكنه الحصول عليه في المقابل»، ورأت أن «ترامب أستاذ في الاستفزاز، وهذا هو أسلوب عمله، ومع ذلك لا أعتقد على الإطلاق أن خطته لجعل غزة ريفييرا عبر طرد كل الفلسطينيين سوف تتحقق» (**مخول** - 2 / 2 / 2025)

وأخيرًا فقد، كما يقول د.زحالقة، أثبت التاريخ أن التصدي المسؤول والحازم يمكن أن يتجاوز حدود التحدي ويحقق مكاسب كبرى. والشعوب الحيّة قادرة على تحويل اللعنة إلى بركة، شرط أن تكون عندها قيادات رشيدة ذات نظرة ثاقبة وقدرة على تشخيص المخاطر وعلى مواجهتها وعلى تجاوز قلة الحيلة وضيق الأفق، حيث يترتب على نتائج الصراع الجاري تقرير مصير الشعب الفلسطيني بين اقتلاع جديد يخطط له وبين استمرار ثباته ووجوده على أرض وطنه، وذلك كله رهن بقدرته على الصمود وتنظيم أشكال مقاومته السياسية والدبلوماسية والقانونية والكفاحية الميدانية والاقتصادية التنموية والإعلامية والمعرفية بجهد موحد موجّه وفق خطط معدّة بعناية للعالم كله حكومات وشعوبًا.

المصادر

1) «أنطوان شلحت المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» – 10 / 2 / 2025.

2) الشرق الأوسط بتاريخ 5 / 2 / 2025 «ما الفارق بين صفقة القرن وخطة ترامب الجديدة بشأن فلسطين».

3) جمال زحالقة – خطة التهجير بين ترامب ونتنياهو– القدس العربي 29 / 1 / 2025.

4) وليد حباس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 10 / 2 / 2025.

5) فوكس نيوز موثق بالصوت والصورة على منصات الإعلام 18 / 2 / 2025

6) البروفسور أبراهام بن تسفي، «يسرائيل هيوم»، 9 / 2 / 2025 (6).

7) جوزيف مسعد خطة ترامب لاستعمار غزة تذكر بالبعثات الأمريكية الفاشلة في القرن التاسع عشر 8 / 2 / 2025.

8) جمال زحالقة «النتائج الفورية لمشروع ترامب» – وكالة معًا بتاريخ 6 / 2 / 2025.

9) يديعوت أحرونوت 31 / 10 / 2023.

10) وول ستريت جورنال 14 / 11 / 2024.

11) الاستيطان في غزة رؤية يمينية جديدة لمستقبل القطاع– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 16 / 9 / 2024.

12) ليبرمان «يجب تدمير محور فيلادلفيا، الجزيرة نت 20 / 12 / 2023.

13) بايدن يطلب من السيسي فتح بوابة الحدود– الجزيرة 13 / 12 / 2023.

14) تقرير منظمة السلام الآن عام 2024 في الضفة الغربية: عام الضم والطرد».

15) أنطوان شلحت– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 10 / 2025.

16) أمير مخول – مركز تقدم للسياسات – هل حقًّا تصريحات ترامب بالتهجير وعد بلفور 2 / 2 / 2025.

17) اليوم السابع 14 / 2 / 2025.

18) وليد حباس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 10 / 2 / 2025.

19) أمير مخول – مركز تقدم للسياسات – هل حقًّا تصريحات ترامب بالتهجير وعد بلفور 2 / 2 / 2025.

20) وليد حباس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 10 / 2 / 2025.

21) أمير مخول – مركز تقدم للسياسات – هل حقًا تصريحات ترامب بالتهجير وعد بلفور 2 / 2 / 2025.

22) جمال زحالقة – خطة التهجير بين ترامب ونتنياهو– القدس العربي 24 / 1 / 2025.

23) أنطوان شلحت المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – 10 / 2 / 2025.

24) أمير مخول – مركز تقدم للسياسات – هل حقًا تصريحات ترامب بالتهجير وعد بلفور 2 / 2 / 2025.

25) جمال زحالقة – خطة التهجير بين ترامب ونتنياهو– القدس العربي 24 / 1 / 2025.

26) جمال زحالقة «النتائج الفورية لمشروع ترامب» – وكالة معًا بتاريخ 6 / 2 / 2025.

27) خطة ترامب لغزة تدفع القادة العرب لطرح خطة بديلة خاصة بهم، صحيفة نيويورك تايمز تاريخ 15 / 2 / 2025 (32).

28) نايف زايداني للعربي الجديد: في 5 / 2 / 2025 تحت عنوان خطة ترامب بشأن غزة تثير الصدمة.

29) تقرير بعثة نيويورك بتاريخ 17 / 2 / 2025 «لقاء الوفد العربي الموسع المفتوح العضوية برئاسة المندوب الدائم لدولة الكويت مع السكرتير العام للأمم المتحدة غوتيريش في إطار خطة التصدي العربية لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني».

30) خمس عقبات تواجه مشروع ترامب بشأن غزة – القدس العربي 5 / 2 / 2025.

31) جمال زحالقة – خطة التهجير بين ترامب ونتنياهو– القدس العربي 29 / 1 / 2025.

32) أمير مخول – مركز تقدم للسياسات – هل حقًا تصريحات ترامب بالتهجير وعد بلفور 2 / 2 / 2025.

33) د.خالد عكاشة: مؤتمر مركز الفكر: غزة ومستقبل السلام في الشرق الأوسط القاهرة – 26 / 2 / 2025.

34) صحيفة المصري اليوم (26 / 2 / 2025).

35) د.وليد سالم «في دراسته للمقدسية بهذا العدد بعنوان: المشكلة العربية» بين الحل بالغلبة الديمغرافية أو بأساليب التوحش: القدس والمناطق المسماة «ج» كحالتين دراسيتين.

36) الجزيرة نت (26 / 2 / 2025).

37) واشنطن بوست (23 / 12 / 2023).

38) .Trump: The Art of The Deal.Ballantine Books New York.1987https: / / www.propmgmtforms.com / forms / ebooks / trump - the - art - of - the - deal.pdf

المذكور في دراسة د.عوض سليمية (باحث في العلاقات الدولية مدير وحدة الأبحاث والدراسات الدولية – معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي). والدكتورة مروة شفيق نصار(أستاذ مساعد / الجامعة العربية الأمريكية).